مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٤٩
الأربعاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فان كوك	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريـّا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد بنغ
	غامبيا	السيد جوبيه
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد آكسورثي
	ماليزيا	السيد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هـَين
	ناميبيا	السيد أنجابا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1999/1008)

99-85948

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

تقديم وزراء الخارجية والترحيب بهم

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في بداية الجلسة أن أرحب بوجود وزراء خارجية غامبيا وغابون وكندا، ووزير الدولة بمكتب الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة حول طاولة المجلس. وأود أيضا أن أرحب بوجود وزراء آخرين في قاعة المجلس اليوم. وإن وجودهم ليؤكد أهمية المسألة المقرر تناولها.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

التقرير المرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1999/1008)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوروغواي وأوكرانيا والبرتغال وبلجيكا وتوغو والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجيبوتي ورواندا وزامبيا وسلوفاكيا والسنغال وسوازيلند والسودان والفلبين وفنلندا وكوبا ومصر والمغرب وملاوي وموزامبيق والنرويج والهند واليابان واليمن يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أزمع، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد داونر (استراليا)؛ والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة)؛ والسيد ويبيسونو (إندونيسيا)؛ والسيد بيريز - أوتيرمين (أوروغواي)؛ والسيد تاراسيوك (أوكرانيا)؛ والسيد جاما (البرتغال)؛ والسيد آدم (بلجيكا)؛ والسيد كوفيغو (توغو)؛ والسيد بعلي (الجزائر)؛ والسيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والسيد كيكويتي (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والسيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا)؛ والسيد ندومباسي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)؛ والسيد أولهاي (جيبوتي)؛ والسيد إيامووريمي (رواندا)؛ والسيد كاساندا (زامبيا)؛ والسيد تشيبو (سلوفاكيا)؛ والسيد بودين (السنغال)؛ والسيد دلاميني (سوازيلند)؛ والسيد إسماعيل (السودان)؛ والسيد سيازون (الفلبين)؛ والسيدة كوربي (فنلندا)؛ والسيد رودريغيز باريا (كوبا)؛ والسيد أبو الغيط (مصر)؛ والسيد سنوسي (المغرب)؛ والسيد مبينغانجيرا (ملاوي)؛ والسيد سيماو (موزامبيق)؛ والسيدة جونسون (النرويج)؛ والسيدة راجي (الهند)؛ والسيد تاكاسو (اليابان)؛ والسيد با - جمال (اليمن)؛ المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس.

دعوة موجهة إلى السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو سعادة السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أقترح أن نعلق هذه الجلسة الساعة ١٣/١٥ ونستأنفها الساعة ١٥/١٥. وستعلق جلسة بعد ظهر اليوم الساعة ١٨/١٥. ونظرا لأنه من المحتمل أن يظل لدينا عدد كبير من المتكلمين الذين لم يدلوا بكلماتهم حتى ذلك الوقت، أقترح استئناف مناقشتنا صباح غد الساعة ١٠/٠٠ تماما. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن هذا البرنامج قد ووفق عليه.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/1999/1008، التي تحتوي على التقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

أعطي الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): قبل حوالي عام ونصف عام، قدمت إلى مجلس الأمن تقريرا عن واحد من أكثر تحديات عصرنا إلحاحا: كيف نحقق سلاما دائما وتنمية قابلة للاستدامة في أفريقيا.

وقد كان من عوامل تشجيعي الاستجابة النشطة للتقرير، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. لقد أنشأ مجلس الأمن فريقا عاملا لاستعراض جوانب التقرير المتعلق بالسلم والأمن وأصدر عددا من القرارات والبيانات الهامة. وأنشأت الجمعية العامة أيضا فريقا عاملا لرصد تنفيذ توصيات التقرير. وشاركت مؤسسات أبحاث ومؤسسات أكاديمية وجماعات من المجتمع المدني وأفراد في المناقشة. ولكن، وعندئذ، لم يكن نقص الاقتراحات والأفكار يمثل أبدا المشكلة. إن ما نحتاج إليه هو نتائج حقيقية تحدث تغييرا إيجابيا في معيشة الشعوب.

وتقرير المتابعة الذي قدمته بين يدي المجلس. واليوم، أود أن أعرض بعض الملاحظات العامة، على أمل مساعدة المجلس وهو ينظر في هذا التقرير الجديد ويُلم بالمسألة الحاسمة المتعلقة بما يمكن للمجلس أن يفعله أكثر من ذلك لتعزيز السلم والأمن في المنطقة الأفريقية.

ربما يتناسب مع قارة لها هذا التنوع الإنساني والثقافي والطبيعي العظيم أن نكشف لقطة لأفريقيا عشية الألفية الجديدة عن مجموعة مؤتلفة من الإنجازات والمشاكل التي لم تحل، ومن الفرص المقتنصة والفرص التي ضُيعت. هناك أماكن تواصل فيها الحكومات وجماعات المتمردين إنفاق الأموال على أسلحة توفرها بصعوبة لحروب لا ينبغي لها خوضها. وهناك أماكن جعلت اقتصادات بأكملها فيها معتمدة على إدامة الحرب؛ حيث جرى الحصول على السلطة باستخدام العنف، وبوسائل غير ديمقراطية؛ وحيث يحرم الحكم السيئ الشعب من حاجاته الأساسية؛ وحيث التزام الصمت إزاء وباء (الإيدز) يفاقم انتشاره؛ وحيث يطيح الفساد بالنمو الاقتصادي؛ وحيث تجعل أعباء المديونية المثقلة، والحواجز التجارية والمعونة الدولية المتدهورة من الصعب تماما على الدول الأفريقية أن تجتذب استثمارات وأن تهرب من المزيد من التهميش في الاقتصاد العالمي.

باختصار، هناك أماكن الصورة الواسعة الانتشار لأفريقيا هي أنها منطقة واقعة في أزمة دائمة ليست تصورا وإنما حقيقة واقعة مؤلمة وحالكة. لكن هناك أماكن أيضا - أكثر كثيرا مما هو معروف - نشهد فيها تغيرا مثيرا نحو الأفضل.

دول أفريقية عديدة تحرر التجارة والقيود على التبادل التجاري، وتخصص صناعات تابعة للدولة في مرحلة الاحتضار، وتبني هياكل أساسية للاتصالات، وتصلح أطرها القانونية والتنظيمية. إن أفريقيا تملك الأرض وموارد العمالة التي يجدها المستثمرون الأجانب جذابة. ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أصدر مؤخرا دراسة تبين أن الاستثمار في أفريقيا يحقق عائدا للشركات الأمريكية واليابانية أعلى مما يمكن تحقيقه في أية منطقة أخرى في العالم.

الأفارقة يمسكون الآن بزمام مصيرهم السياسي، وهم راغبون في الاعتراف بأخطاء الماضي. وغالبية الأفارقة يعيشون الآن في ظل أنظمة ديمقراطية. وقد شهدت جنوب أفريقيا منذ قليل انتخاباتها الرئاسية الديمقراطية السلمية الثانية. وموزامبيق ستجري انتخاباتها الرئاسية الثانية في الشهر القادم. والعودة إلى الحكم المدني في نيجيريا حولت إمكانات تلك الدولة. وقامت ليبريا ومالي، على حد سواء، مؤخرا بتحطيم أسلحة صغيرة على نطاق واسع. والجزائر تتخذ خطوات هامة للابتعاد عن النزاع المدني الذي شل تنميتها وتسبب في الكثير من المعاناة.

وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية هذا العام الذي عقد في الجزائر، أصر زعماء أفريقيا - في تغير سار من مرحلة سابقة - على مبدأ أن الحكومات التي تولت زمام السلطة عن طريق وسائل غير دستورية لا يمكن أن تتوقع بعد الآن أن تعامل على قدم المساواة في تجمع مكون من رؤساء دول منتخبين. وأنا متأكد أن الوقت سيجيء الذي تحذو فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة حذو أفريقيا، وتطبق معايير صارمة مشابهة على جميع أعضائها.

ولكن إلى أن تسيطر أفريقيا على صراعاتها، سيظل ذلك التقدم ضعيفا حتى في الدول البعيدة عن القتال. إن بلدانا أفريقية قليلة يمكن أن تشبه أنغولا في ثروتها الطبيعية أو، للأسف، في فقر شعبها الذي أنهكته الحرب.

ومع ذلك تواصل الأطراف هناك القتال، بينما الوقت الذي كان يمكن لها أن تعتقد فيه بجدوى الحل العسكري قد ولى.

كذلك عانى شعب السودان أكثر مما ينبغي وأطول زمنا مما ينبغي. ومع ذلك فثمة دلائل قليلة على أن محنتهم سوف تنتهي في وقت قريب. وقد سمحت إثيوبيا وإريتريا لعداوتهما الجديدة بأن تزعزع ما كان بشيرا بالانفصال عن الماضي. وعلينا أن نكفل وصول الإغاثة الإنسانية إلى ضحايا هذه الأزمات كلها. غير أن هذا ليس بديلا عن العمل السياسي والعسكري، الأفريقي والدولي، اللازم لتوفير الاستقرار والتصدي للأسباب الجذرية لهذه الانتفاضات.

وسيراليون خير مثال على تصدر أفريقيا لحل الصراع. فقد أرسلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حفظة للسلام إلى سيراليون وتوسطت في أناة للتوصل إلى اتفاق لومي الذي أنهى الصراع هناك. والاتفاق بعيد عن الكمال ولكنه يستجيب للرغبة الحقيقية في السلام في ذلك البلد ويعطيه دفعة حيوية جديدة بعد شيء من أفظع ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من انتهاكات لحقوق الإنسان وأكثرها وحشية.

وهناك جهد وساطة آخر، ناجح وإن كان هشا، قادته أفريقيا وأسفر عن توقيع اتفاق لوساكا للسلام من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي الأسبوع الماضي زود الرئيس الزامبي شيلوبا مجلس الأمن بمعلومات عن ذلك الجهد الذي قام به باسم دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ويجب أن ترقى أطراف ذينك الاتفاقين إلى مستوى التزاماتهما. وقد يسرت الأمم المتحدة هذا العمل الدبلوماسي. وفي الأسبوع الماضي، اقترحت على المجلس نشر عملية قوية لحفظ السلام يصل قوامها إلى ٠٠٠ ٦ فرد، إلى سيراليون. ومع النشر الأولي لضباط اتصال إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أدرس الآن خطوات أخرى يمكن أن تكون مشجعة على إقرار السلام في ذلك البلد.

وأود الإشارة إلى الحالة في الصومال. ففي تقريري إلى المجلس في الشهر المنصرم ذكرت أن الصومال، بوصفه بلدا بلا حكومة مركزية، يظل فريدا. لكن الفوضى السياسية ليست عامة في معظم الصومال. فهناك مناطق اجتذبت غيبة القانون والنظام فيها المجرمين والمخربين.

وقد قتل مؤخرا أحد أطباء منظمة الأمم المتحدة للطفولة وعلقت المنظمات الإنسانية عملياتها مؤقتا. ولكن هناك أيضا مناطق يسعى إلى المصالحة فيها الصوماليون العاديون بعد أن سئموا من قادرتهم العسكريين وما يتولد عنهم من عنف، وبدأت مناطق استقرار وتماسك نسبيين تظهر في الشمال الغربي والشمال الشرقي.

وبدأ المجتمع الدولي يسلم بهذه المكاسب. والواقع أن تلك أمثلة ينبغي أن تحتذيها مناطق أخرى، وإذا غذيت بحرص يمكن أن تفضي إلى مصالحة وطنية أوسع نطاقا.

ولن يدهش أعضاء المجلس إذ يسمعونني أقول إن كثيرا من الأفريقيين الذين يتذكرون الفشل في التدخل الفعال في رواندا لوقف الإبادة الجماعية يعتبرون في بعض الأحيان مجلس الأمن غير مبال بمحنة القارة. وهم يرقبون مناقشات المجلس بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبشأن سيراليون.

ولقد شهد الأفريقيون في الأسابيع الأخيرة موافقة المجلس على عملية بعيدة المدى لكوسوفو، واستجابته للعنف في تيمور الشرقية. واستمعوا إلى كثير من قادة العالم، وإليّ أيضا، ونحن نرحب، وإن كان ذلك بحذر، بفهم متطور للسيادة يتيح للمجتمع الدولي التدخل على نحو أسرع لوقف الانتهاكات الجماعية والمنهجية لحقوق الإنسان.

ومع اقتراب الأعضاء من اتخاذ قرار بشأن هذه الحالات، أرجو أن تظل أوسع صورة ممكنة أمام عيونهم. فسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية في حاجة إلى المزيد من المخففات الإنسانية. وكل أزمة في العالم تختلف عن غيرها، ويجب أن يكون البت فيها حسب وضعها. ولكن لكي تحتفظ الأمم المتحدة وهذا المجلس بوجه خاص بمصداقيتهما ودعمهما لشعوب العالم يجب أن يطبق التزامهما بحفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية وسائر إجراءاتهما بالعدل وعلى نحو منتظم بغض النظر عن وضع المنطقة أو الأمة.

وسواء كنا نتكلم عن قضايا السلام والأمن أو عن المسائل وثيقة الاتصال بها كالتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وحقوق الإنسان والموارد البشرية فمن الضروري أن نفكر من منطلق الشراكات مع أفريقيا: شراكات مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع المنظمات الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية ومع فئات وأفراد المجتمع المدني.

وتستحق الأمم التي تبذل الجهود المخلصة وتعتمد السياسات المستنيرة دعما أكبر مما تلقاه حاليا. وحيثما يلتزم المجتمع الدولي بإحداث فرق يتضح أن بالإمكان بلوغ تحول كبير.

ولا عذر لمن يكف عن عمل المعقول والممكن عمله. فمن المعقول، مثلا، أن تقدم المزيد من الموارد للمساعدة الإنسانية ولبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومن المعقول العمل بسرعة أكبر وبمزيد من الحسم في مجال الديـــون. ومن المعقول أن تزاد المساعدة الإنمائية الرسمية.

غير أن ما هو معقول وممكن عمله أبعد من أن يكون مسألة مال فحسب. فهناك التدريب والتكنولوجيا والعمل السياسي: وثمة مسالك كثيرة تسلكها الشراكة. والنقطة الأهم هي أننا لو جمعنا بين الجهود الأفريقية وجهود المجتمع الدولي نستطيع أن نقدم الزخم الجديد الحاسم لقضية السلام والتنمية في أفريقيا.

و "التشاؤم الأفريقي" طريق مسدود، و "التعب الأفريقي" إهانة لصميم فكرة مسؤولية المجتمع الدولي. ولقد ذكرت في تقريري في العام الماضي أن عملنا في أفريقيا هو عملية وشراكة مقتسمة. والأفريقيون أبدوا علامات هامة كثيرة على تشوقهم للسلام والاستقرار والتنمية واستعدادهم للعمل من أجلها، وإن لم يصل ذلك إلى حد الكمال. ويمكن لتقديم الدعم المناسب الآن وتوجيهــه الدقيق نحــو الذين لديهم قــدرة أكبر على استغلالــه أن يساعــدا الأفريقييــن علــى أن يحركــوا الساكن ويهيئوا المسرح لمستقبل أفضل. فلنغتنم هذه اللحظة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، سعادة السيد سالم أحمد سالم.

السيد سالم (الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، وأن أقول إنني يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن مرة أخرى، باسم منظمة الوحدة الأفريقية. والمبادرة التي اتخذتموها بعقد هذا الاجتماع الوزاري بشأن الحالة في أفريقيا ونحن على أعتاب عام ٢٠٠٠ مبادرة تحظى بترحيبنا وهي دليل واضح على استمرار اهتمام هولندا بأفريقيا. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير منظمة الوحدة الأفريقية للدعم الذي يقدمه بلدكم، هولندا، ويواصــل تقديمــه، إلى أفريقيا، ولا سيما في مجالات التنمية الاقتصادية وفي جهودنا لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في قارتنا.

ولحسن الطالع فإن هذه المبادرة تتزامن مع القرارات الهامة التي اتخذها القادة الأفريقيون أنفسهم في مؤتمر قمة الجزائر في تموز/يوليه من هذا العام وبعد ذلك في مؤتمر القمة المعقود في سرت بليبيا في أيلول/سبتمبر، بقصد تعزيز قدرة أفريقيا على مواجهة التحديات على مستوى القارة والعالم. وتتعلق هذه القرارات، في جملة أمور، بإصرار أفريقيا وجهودها الأكيدة من أجل جعل عام ٢٠٠٠ عام سلام واستقرار في قارتنا.

وهدفنا وتصميمنــا هــو الانتقال من عهــد حــل الصراعات إلى عهد الأمن والاستقرار، ومن عهد الكساد الاقتصادي إلى عهــد زيــادة التكامل بين الاقتصادات الأفريقية والتنمية الاقتصادية. وإذا فعلنا هذا فإننا سنبدأ عملية إنهاء الإفراط الحالي في الصراعات الذي يظل يحبط التطلعات والتوقعات الأفريقية، وعملية توفير ظروف أفضل لرفاهة الشعوب الأفريقية.

وإنني أرى الجلسة الراهنة جلسة متابعة: أولا، للجلسة الوزارية التي عقدها مجلس الأمن بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/PV.3819) ناقشت الحالة في أفريقيا، وثانيا لمناقشة تقرير الأمين العام في العام الماضي عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318). وهذه المبادرة الحالية إذا تظهر اهتمام المجتمع الدولي المتواصل بأفريقيا، وقلقه إزاء الصراعات التي تستمر في التسبب بمعاناة هائلة لشعوبنــا وتؤدي إلــى تدميــر الأرواح والممتلكات، إلى جانب الأثر السلبي الخطير الذي تخلفه على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في قارتنا.

وقبل عامين عندما خاطبت الاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا، استرعيت انتباه المجلس إلى العديد من المشاكل التي تواجه تلك القارة والتحديات التي تشكلها وتستمر في أن تشكلها لشعوبنا وزعمائنا. وإن مسائل إضفاء الطابع الديمقراطي، والحكم الرشيد، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان، وحكم القانون لا تزال تشكل شاغــلا للحكومــات والشعــوب الأفريقية. والمناقشات السليمة والصريحة جدا التي جرت في الجزائر بشأن هذه المسائل ولا سيما القرار القاضي بعدم القبول في منظمة الوحدة الأفريقية بالذين يتسلمون السلطة عن طريق إطاحة الحكومات المنتخبة دستوريا، لشهادة على عزم أفريقيا وجديتها إزاء هذه المسائل.

وفيما نعيد التفكير في الحالة في أفريقيا منذ إجراء المناقشة الماضية بشأن هذا الموضوع، أود أن أشيد إشادة حقه بالأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المرحلي المفيد المعروض علينا. ونلاحظ في ذلك الصدد الدور الهام لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما نهجها الشامل في تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في التقرير.

ونحن في منظمة الوحدة الأفريقية نعلق أيضا أهمية كبرى على التعاون المعزز بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، مقتنعين بأن الشراكة القائمة بين المؤسستين تتعزز على نحو مشترك.

ومنذ الاجتماع الوزاري الأخير بشأن الحالة في أفريقيا، حدثت تطورات هامة في الجهود المستمرة والجماعية التي نبذلها من أجل إيجاد حل سلمي للصراعات هناك. وإن التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/1998/815) واتفاق لومي للسلام (S/1999/777) بشأن عملية السلام المتعلقة بسيراليون أمران جديران بالذكر على نحو خاص. وفي هذا الصدد، نرحب بالاقتراح الأخير الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة القاضي بنشر قوة شديدة البأس قوامها ٦ ٠٠٠ عنصر في سيراليون، ورد الفعل الإيجابي عليها من مجلس الأمن مثلما يرد في القرار قيد النظر حاليا. ونعتقد بأن إيفاد هذه القوة سيساعد على استقرار الحالة، وعلى تنفيذ اتفاق لومي للسلام. ومن المناسب أيضا التأكيد هنا على الحاجة الملحة إلى توفير المساعدة الإنسانية لسيراليون حكومة وشعبا، فضلا عن توفير المساعدة من أجل إعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

وفيما نجتمع اليوم، ثمة عدد من الصراعات لا تزال مصدر قلق عميق لنا: في أنغولا؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وبين إثيوبيا وإريتريا. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الأزمة في جزر القمر، والحالة الهشة والمائعة في جمهورية الكونغو، والحالة في بوروندي. وفي جميع هذه الصراعات تقريبا، المهم أن الأفارقة أنفسهم هم في طليعة الذين يحاولون إيجاد حلول لها.

وفيما يتعلق بالصراع المأساوي والمؤسف الدائر بين إثيوبيا وإريتريا، تنخرط أفريقيا عن طريق منظمتها القارية انخراطا جادا وعميقا في إيجاد تسوية سلمية له. وهذه الجهود قد بذلها الوفد الرفيع المستوى المؤلف من رؤساء الدول والحكومات أي من رئيس منظمة الوحدة الأفريقية حينئذ، الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاصو، والرئيس روبرت موغابي، رئيس زمبابوي، والرئيس السابق حسن غوليد أبتيدون، رئيس جيبوتي، فضلا عن الرئيس الجديد لذلك البلد الرئيس إسماعيل عمر قلة إلى جانب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وتواصل منظمة الوحدة الأفريقية اليوم بذل هذه الجهود لا سيما على يد الرئيس الحالي للمنظمة، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجزائر، الذي يعمل عن كثب مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. ومنذ انعقاد مؤتمر القمة في الجزائر في تموز/يوليه من هذا العام، تجرى بنشاط مشاورات مكثفة بغرض إيجاد حل مبكر للصراع. وتواصل منظمة الوحدة الأفريقية بذل هذه الجهود بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي حالة ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو، تعمل أفريقيا أيضا، وعلى نحو أخص رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استعادة السلام واستعادة النظام الدستوري. وتنخرط أفريقيا حاليا في بذل جهد آخر من أجل دفع قضية السلام في بوروندي إلى الأمام، تحت رعاية رئيس تنزانيا السابق، مواليمو يوليوس نيريري. وفي سياق مؤتمر قمة الجزائر نصا وروحا، فإننا نعقد العزم على بذل قصارى جهدنا من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى وضع حد لنزف الدماء والدمار في أنغولا، بسبب تعنت قيادة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا. ويحدونا الأمل أيضا في تكثيف الجهود الرامية إلى حل الصراعين في الصومال وجنوب السودان.

إن الحالة في جزر القمر لا تزال أيضا مصدر قلق عميق لنا. ونحن لم ندخر جهدا في عزمنا المشترك على استعادة السلام والأمن والنظام الدستوري في الأرخبيل. فمنظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة تستكشفان جميع السبل السلمية سعيا لتحقيق حل دائم للأزمة في ذلك البلد. وتحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية تم وضع اتفاقي أديس أبابا وأنتاناناريفو. والمؤسف أن اتفاق أنتاناناريفو الذي رحب به جميع الأشخاص حسني النية كمحاولة جادة لمعالجة شواغل جميع سكان جزر القمر، ولا سيما جزيرة أنجوان، والمحافظة على وحدة البلد وسلامته الإقليمية وتماسك شعبه، قوضته عناصر متشددة داخل الحزب الأنجواناني. علاوة على ذلك، فإن استيلاء العسكر على السلطة في جزر القمر عقد الحالة بصورة متزايدة.

وأود أن أؤكد في هذه المرحلة أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تجد أبدا في جميع مساعي السلام التي بذلتها أن الأمم المتحدة غير راغبة في تقديم المساعدة. والواقع أن الأمم المتحدة أثبتت أنها شريكنا الرئيسي في إحلال السلام. وأود إذن أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمم المتحدة، ومجلس الأمن التابع لها وبالأمين العام على ما يقدمونه من دعم وتعاون. ونعرب أيضا عن تقديرنا لفرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تواكب منظمة الوحدة الأفريقية وتدعمها في الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وأود أيضا أن أشدد على أن منظمة الوحدة الأفريقية تعمل عن كثب مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتدعمها في جهودها الجماعية الرامية إلى حل الصراعات هناك. وتعتز منظمة الوحدة الأفريقية بالشراكة التي نجحنا في أن نبنيها مع الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، ونحن بالتأكيد نتطلع نحو تعزيز وتوطيد هذه الشراكة من أجل السلام، خاصة فيما نستعد للدخول في قرن جديد.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أهمية العمل في الوقت المناسب على يد المجتمع الدولي، والأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، دعما لاتفاقات السلام التي تروج لها منظمة الوحدة الأفريقية أو الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. وإذ أقول هذا، تتبادر إلى ذهني تجربتنا الماضية عندما أضعنا وقتا وفرصا هامة من أجل السلام بسبب عدم اتخاذ المجلس إجراءات في الوقت المناسب.

إن التجربة المحزنة المتمثلة في فشل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو لا تزال ماثلة في أذهاننا. ولا شك أن التوقيع على اتفاق السلام، على الرغم من أنه هام بحد ذاته، ليس سوى بداية السير على طريق طويل وشاق من أجل إحلال السلام المحفوف بالخطر مع احتمال تجدد الصراع إذا كانت العناصر الضرورية لنجاح عملية صنع السلام وحفظ السلام غير كافية ولا تأتي في الوقت الصحيح وغير مناسبة.

وفيما نجتمع اليوم، لا بد لي من الإشارة إلى أن ثمة صعوبات خطيرة تواجهها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعتان الاقتصاديتان الإقليميتان أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنفيذ اتفاقي سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذان الاتفاقان وقعتهما الأطراف المعنية على النحو الواجب، والمطلوب هو العمل السريع على تنفيذهما. ومع ذلك، فإن المطلوب من عزيمة وموارد لا يدعو إلى التشجيع؛ فالحقيقة أننا نفتقر إلى الموارد الضرورية والكافية من أجل كفالة التنفيذ الكامل والناجح للاتفاقات المبرمة حتى الآن، فضلا عن الاتفاقات التي يتعين على أطراف هذه الصراعات توقيعها.

ولقد أعربت من قبل عن تأييدي الكامل لبعض المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره الأخير عن الحالة في سيراليون، وهي مقترحات تستهدف دعم تنفيذ اتفاق لومي للسلام. وأود الآن أن أحث مجلس الأمن أيضا على اتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار من خلال نشر قوة لحفظ السلام. وأود أن أؤكد مجددا على الدعوة التي وجهها الرئيس شيلوبا رئيس زامبيا في الإحاطة الإعلامية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي قدمها إلى المجلس في ٢١ أيلول/سبتمبر وأن أناشد مجددا هذه الهيئة أن تضمن توفير المساعدة المالية واللوجستية الماسة لأفريقيا من أجل التنفيذ الناجح للاتفاق الذي وقع عليه. ومثل هذا الإجراء المبكر من جانب مجلس الأمن ينطوي على أهمية حيوية نظرا للسلام الهش السائد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أن هذا الإجراء الحاسم من جانب مجلس الأمن يتماشى أيضا مع المسؤولية الرئيسية التي يضطلع بها المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين.

وإذ أناشد مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات عاجلة، فإنني أؤكد على الشراكة من أجل السلام التي أتيت على ذكرها في وقت سابق والتي نسعى إلى توطيدها بين هيئتنا العالمية ومنظمتنا القارية ومجتمعاتنا الاقتصادية الإقليمية. ويجب أن تستند هذه الشراكة إلى توزيع رشيد للعمل وتقاسم منصف لتحمل العبء مع مراعاة المسؤولية العالمية المنوطة بالأمم المتحدة وبمجلس الأمن التابع لها الذي يضطلع بمسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وإذ يناقش المجلس الحالة في أفريقيا، فإنني على ثقة بأنه سيراعي الوقائع في قارتنا والجهود الدؤوبة التي تضطلع بها البلدان الأفريقية لمعالجة مشاكلها فضلا عن الأحداث الخارجية التي تمس قارتنا بصورة وثيقة.

وإن معاهدة أبوجا قد شكلت بداية جديدة في استراتيجيات أفريقيا من أجل تحقيق المزيد من دمج اقتصادات دولها. ولكن، ولكي تبدأ أفريقيا السير في عملية الاندماج على هذا الطريق ذي الأهمية الحيوية، ينبغي أن تتاح لها فرصة تأكيد ذاتها في هذا الاتجاه.

وكما أوضحت النداءات العديدة التي وجهها الزعماء الأفارقة - وليس فقط في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، عشية قدوم الألفية الجديدة، بل في المحافل الأخرى أيضا - فإن شطب الدين في حالة البلدان الأفريقية أصبح أمرا أكثر إلحاحا. وبالمثل، في التقرير المرحلي نفسه المعروض علينا اليوم، ساق الأمين العام الحجة بأنه بالرغم من الأخطار والعقبات التي تكتنف القارة، فإن البلدان الأفريقية بدأت عمليات الإصلاح التي تمس الحاجة إليها.

وكذلك قرر الزعماء الأفارقة من جملة أمور أخرى في الاجتماع الذي عقد مؤخرا في سرت في ليبيا، إنشاء اتحاد أفريقي، يتماشى مع الأهداف الأساسية الواردة في ميثاق منظمتنا القارية وأحكام معاهدة أبوجا التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأفريقية؛ والإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة؛ وتعزيز وتوطيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها عماد تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية سعيا لتحقيق الاتحاد المتوخى.

وإنني متأكد أن أعضاء المجلس يدركون الآن أن من الواضح أن البلدان الأفريقية لا تتجنب الاضطلاع بمسؤولياتها. وإذ نقر بأن بعض مشاكلنا جزء من الإرث الاستعماري والمظالم التي لحقت بشعبنا، نراعي في الوقت نفسه أن العديد من مشاكلنا هي من صنع أيدينا.

ونعتقد أن هذه الجهود الجدية والمبتكرة التي تبذلها شعوبنا وقادتنا في مواجهة العديد من المشاكل والتحديات التي تواجهنا تستحق تفهما وتضامنا من جانب المجتمع الدولي. وإننا بحاجة إلى شيء من الإنصاف والموضوعية لدى استعراض المشاكل الأفريقية.

ومن سوء حظ أفريقيا، على سبيل المثال، أن لديها ٧ ملايين لاجئ وأكثر من ضعفي هذا العدد من الأشخاص المشردين داخليا. وقامت البلدان الأفريقية بما تتمتع به من سخاء بتوفير المأوى والدعم. إلا أنه لكي يتمكن الأفارقة بصورة فعالة من مساعدة إخوانهم الذين أجبروا على التصويت بأقدامهم، فإن الدعم والتضامن الدوليين، اللذين ما برحا يتناقصان للأسف، ينطويان على أهمية حاسمة.

ولا أجدني بحاجة لأن أذكر المجلس أنه في مجال التصدي لمشكلة اللاجئين الأفارقة، مقارنة ببعض اللاجئين الآخرين في مناطق أخرى من العالم، يكون عنصر التناسب مفقودا.

وإذ أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا على أن أفريقيا تضطلع بعملية الإصلاح والتجديد. وهذه العملية ذات طابع شامل - سياسي واقتصادي واجتماعي - وهي في رأيي عملية لا رجعة فيها. ولكن لكي تظل العملية هامة ومستدامة، تحتاج أفريقيا إلى الدعم النشط من جانب المجتمع الدولي. وإذ نستعد لولوج قرن جديد، ونؤمن بإنسانيتنا المشتركة، وأعتقد أن جميع أعضاء المجلس يؤمنون بها، فإن لي ملء الثقة بأن المجلس والمجتمع الدولي بعامة سيستجيبان بصورة إيجابية وبناءة لثورة أفريقيا الهادئة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى حكومة بلدي.

المتكلم التالي ممثل الجزائر، الذي يود أن يدلي ببيان باسم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إنه لواجب يبعث على السرور حقا أن أقدم إليكم، سيدي، باسمي شخصيا وباسم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي يشرفني أن أمثله هنا، تهانئنا القلبية على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

فالنتائج التي لا شك فيها التي حققتها هذه الهيئة تحت توجيه السفير بيتر فان والصم تبشر بأن هذه المناقشة بشأن أفريقيا وهي المناقشة التي نظمت بمبادرة من بلدكم ستكون نجاحا باهرا.

وأود أن أشيد بسلفكم، السفير مارتن انجابا ممثل ناميبيا، إشادة يستحقها على ما أظهره من حسن ذوق وكفاءة في إدارة أعمال المجلس أثناء شهر استمر العالم فيه - بالرغم من فصل الصيف - نهبا للأزمات والتوترات والصراعات المسلحة.

وأود كذلك أن أرحب بوجود العديد هنا بيننا من وزراء خارجية البلدان الأفريقية والبلدان الأخرى الصديقة. وإن حضورهم يشهد على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لأفريقيا ولانتعاشها.

وأود أخيرا أن أعبر عن فرحنا الكبير لرؤية السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية،

وهو يشارك في هذه المناقشة ويشاطرنا تجربته العميقة والممتازة في الشؤون الأفريقية.

وقبل عامين اجتمع مجلس الأمن على المستوى الوزاري لكي ينظر في إمكانية اتخاذ تدابير دولية للنهوض بالسلم والأمن في القارة الأفريقية. وباضطلاع المجلس بذلك فإنه قيّم لأول مرة مدى نطاق التحديات التي تواجه أفريقيا. وفي الوقت نفسه، دلل المجلس على استعداده للمساعدة في الكفاح من أجل تحقيق السلام والتنمية في تلك القارة التي خلّصت نفسها من الاستعمار إلا أنها لم تتخلص بالكامل من عبء تركة الاستعمار. وهذه التركة غالبا ما تكون مصدرا للصراعات التي تمزق أوصال القارة والفقر الذي تعانيه.

ومنذ ذلك الحين، فإن الأمين العام لمنظمتنا، الذي قدم لتوه تقريرا مفيدا ومستفيضا، قد سعى جاهدا، بما عرف عنه من شجاعة وصلابة، من أجل أن يجعل أفريقيا بصورة تدريجية محور انشغالات الأمم المتحدة. والبيان الذي ألقاه هنا أمام المجلس هذا الصباح مثال آخر صارخ على ذلك. إلا أن أقوى رسالة أمل قد جاءت من أفريقيا نفسها.

وإذ تدرك أفريقيا أن خلاصها يتوقف على جهودها الذاتية أولا وأخيرا، فقد اضطلعت بقوة ونشاط غير متوقعين، بالوقوف ثانية على قدميها. إلا أنها لكي تنجز ذلك تماما فإنها تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة التي ساعدتها أفريقيا إلى حد كبير لتكون وفية لمثلها الأصلية. والواقع أن البلدان الأفريقية من خلال بروزها على ساحة التاريخ كانت مسؤولة عن الأولوية التي توليها الأمم المتحدة لمشروعات الانعتاق الكبرى التي تطلق عليها أسماء من قبيل إنهاء الاستعمار والتنمية ونزع السلاح وترسيخ الديمقراطية.

إن البلدان الأفريقية، بإنشائها منظمة الوحدة الأفريقية لتكون بوتقة انصهار لتضامنها وقناة لتطلعاتها، تمكنت من الحفاظ على استقلالها في وجه متطلبات هيكل العلاقات الدولية السائد ثنائي القطبية، وأيضا لتجد في مبادئ عدم الانحياز أدوات توحيد العمل اللازمة لتكفل لنفسها دورا في مسار الأحداث في الأمم المتحدة التي أصبحت محط آمال كبيرة.

ومنذ ذلك الحين، كذبت منظمة الوحدة الأفريقية التوقعات بأن تصبح منظمة بائدة وتصدت للتحديات التي فرضتها المشاكل الداخلية والتدخلات الخارجية. وبالتالي بنت منظمة الوحدة الأفريقية شراكة أمينة مع الأمم المتحدة في السعي من أجل السلام والتنمية، حيث طبقت سياسة تأكدت سلامتها بإحجامها الذي جاء بصعوبة عن الدخول في المواجهة بين الشرق والغرب وبتركيزها على الفجوة بين الشمال والجنوب التي ما فتئت تحذر منها.

إن التطورات البارزة في مسيرة التاريخ، التي تمثلت في انتصار أفريقيا والأمم المتحدة على الاستعمار ونظام الفصل العنصري (الأبارتايد) واختفاء المواجهة الأيديولوجية في العلاقات الدولية، قد أنشأت ظروفا مؤاتية للعمل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل بناء الأنظمة السياسية الديمقراطية.

إلا أن إرث القرن العشرين ثقيل بقدر ما هو غامض. والتغيرات الكبيرة والسريعة وغير الملائمة عرضت إعادة تشكيل العلاقات الدولية للظاهرة المناوئة المتمثلة في التشتت والعولمة. والفارق بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو أصبح أمرا بنيويا فيما يتعلق بكل من مشاكل السلم والأمن والاستقرار وبالتنمية الاقتصادية والتكامل. وتظل أفريقيا تعاني من تدهور مزمن في التبادلات التجارية وعبء الدين الخارجي والبطالة الثقيلة وآثار الأمراض الوبائية، فضلا عن العديد من العلل الناجمة عن الشرور البشرية والطبيعية.

ومما يظهر على نحو مأساوي عزلة أفريقيا عن بقية العالم أن قارتنا هي المنطقة الوحيدة التي يشهد فيها التعليم انحدارا في وقت تتقدم فيه البلدان المتقدمة النمو بسرعة كبيرة إلى عصر المعلوماتية وتشعل ثورة تكنولوجية تحدث أثرا إيجابيا لا يمكن تخيله على مستوى حياة مجتمعاتها. بل أن قارتنا تحتوي على ثلثي أقل البلدان نموا وثلاثة أرباع البلدان ذات المستوى المتدني من التنمية البشرية، وما يقارب نصف سكانها يعيشون في فقر مدقع.

إن أفريقيا، باستمرار تدني مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وعبء الدين الذي يكتم الأنفاس؛ والاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يزال ضئيلا؛ والاعتماد البالغ على السلع الأساسية التي تشكل غالبا صادراتها الوحيدة، وبالتالي مصدرا للضعف الشديد؛ وعدم المشاركة بمستوى هام في التجارة الدولية؛ وورودها ضمن المناطق ذات مؤشرات التنمية الاجتماعية الأكثر تدنيا، فإنها اليوم قارة تعاني من عقبات خطيرة تزيد من إعاقة جهود التنمية التي تبذلها للتعافي من أسوأ الظروف وأشدها

ضررا. وباختصار، فإن أفريقيا، التي تسعى جاهدة وتضحي لتصلح من شأن نفسها ولتحتل مكانها في إدارة الشؤون العالمية، تتعرض على نحو ظالم للعقوبة ولتعويق جهودها للانتعاش.

وعلى الرغم من ذلك، ورغم صورة المعاناة والتناقضات التي تبدو بها القارة أمام العالم؛ ورغم الاضطرابات التي تزعزع مجتمعاتها المدنية؛ ورغم كل الصعوبات التي تستنفد طاقتها على شق طريقها في بيئة شاقة المسالك، اختارت أفريقيا أن تسلك سبيل التجديد المكلف والشاق الضروري جدا إذا أرادت أن تتسلم مقاليد مصيرها بيدها وأن تبلغ حالة عالمية متوازنة في المستقبل.

وفي هذا العام، فإن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، الذين اجتمعوا في الجزائر، شاركوا بأعداد لم يسبق لها مثيل لجعل مؤتمر قمتهم السنوي الخامس والثلاثين حدثا بارزا بصفة خاصة. كذلك مثل مؤتمر القمة معلما بارزا في تحقيق التغيرات الكبيرة التي تؤثر في أفريقيا تأثيرا بالغا، حيث أنها أدركت أن تجديدها يستدعي حتما الاستجابة لمتطلبات إرساء الديمقراطية والحكم السليم، وتعزيز العدالة الاجتماعية وإنشاء المشاريع الاقتصادية الحرة، وحماية جميع حقوق الإنسان والحقوق الوطنية.

إن مؤتمر قمة الجزائر أثبت أن أفريقيا بأسرها قد التقت واجتمعت وانطلقت، بإحساس من المسؤولية والواقعية، على درب السلام والوحدة والعمل - وباختصار، على درب الانتعاش. وثمة روح جديدة تدعو إلى الوفاق والسلام تسود قارتنا من شمالها إلى جنوبها. إن القادة الأفريقيين، إدراكا منهم لأن أفريقيا لا يمكنها أن تأمل في مواجهة تحدي الانتعاش إلا إذا عمها السلام واستقرت وتوحدت، قرروا أن يسعوا جاهدين بمزيد من النشاط لتسوية الصراعات التي فرضت الحداد على شعوبهم وأهدرت مواردهم الثمينة. وسيفعلون ذلك بمعالجة الأسباب الكامنة لتلك الصراعات وتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ الحلول الأفريقية القائمة على القيم الأفريقية.

وقد خرجت أفريقيا من مؤتمر قمة الجزائر هادئة وموحدة وقوية. ومن الواضح أن أفريقيا قد استفادت دروسا من إخفاقات الماضي وأعادت تركيز رؤيتها وسعيها لتحقيق النجاحات في المستقبل. وقد تعهدت أفريقيا بالتغلب على المشاكل المستعصية داخل حدودها، وفيما يتجاوز تلك الحدود، باحتلال مكانها بين مهندسي الأمن الجماعي والعولمة والمستفيدين منهما. وفي هذا الصدد، فإن إعلان الجزائر، الذي صاغه مؤتمر القمة الخامس والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية تعبيرا عن تصميم أفريقيا وتوقعاتها على أعتاب القرن الحادي والعشرين، يوضح مفهوما سليما وطموحا عن الشراكة العالمية التي تدعو لها البلدان الأفريقية لمصلحتنا الجماعية المستنيرة.

وفي هذا الصدد، فإن الإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في سرت وضع قواعد جديدة لتيسير تطور أفريقيا صوب الوحدة التي يضعها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية هدفا أسمى له.

وقد جعلت أفريقيا أولويتها الرئيسية تعزيز قدرتها على منع الصراعات وإدارتها والقضاء عليها، استنادا إلى الاقتناع بأن خسارة الأرواح البشرية وإهدار الموارد لا يمكن إطلاقا تبريرهما بالمزاعم الباطلة والحلول الوهمية التي تكمن خلف العديد من المواجهات الداخلية وتلك التي تدور بين الدول الأفريقية. ورغم ذلك، تسعى أفريقيا بعزم إلى القضاء على هذه التوترات الضارة وإلى التخلص من أعباء الصراعات المميتة بين الأشقاء. وسعيا وراء تلك الغاية، فإن مؤتمر قمة الجزائر عمل، في وقت ملائم جدا، على تدعيم وتوسيع الأسس الفكرية من أجل العمل الأفريقي المشترك، الذي يقوم في آن واحد بتكريس المبادئ التي تخدم المصالح المشتركة للأفريقيين - مثل مبدأ حرمة الحدود التي وجدت عند الاستقلال - ورفض التغيرات غير الدستورية في الحياة السياسية لدول القارة.

وإزاء هذه الخلفية وفي ضوء الجهود المبذولة والنتائج التي تحققت حتى اليوم في مجال إدارة حالات صراع شتى، كرر مؤتمر قمة الجزائر الإعراب عن سلامة خطط السلام التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية بعد لأي بالتشاور مع الأطراف ووفرت الموارد التشغيلية لتنفيذها بصورة أسرع.

وسواء تعلق الأمر بالصراع بين إثيوبيا وإريتريا أو الحالة في منطقة البحيرات الكبرى وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد تحققت إنجازات كبيرة في مجال السعي للتوصل إلى حلول سلمية وعادلة ودائمة. إن منظمة الوحدة الأفريقية، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبالنية الحسنة التي تستند إليها المنظمة في عملها الهادف إلى تحقيق السلام، ستسعى بانتظام إلى القيام بأنشطتها التي

ستتكاثف بمشاركة الأطراف. وستكون مشاركة هؤلاء الأطراف لا غنى عنها من أجل تحقيق نتيجة إيجابية.

واستقرار الحالة في ليبريا وسيراليون يستمر بفضل المساعدة التي تستحق الثناء والتي تقدمها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بينما تنجح الآن المساعي الحميدة لمنظمة الوحدة الأفريقية في جزر القمر بتجمع مواطني جزر القمر حول مؤسسات انتخبت ديمقراطيا لكي تحافظ على الوحدة الوطنية وسلامة أراضي البلد.

وفي أنغولا، تقف منظمة الوحدة الأفريقية بثبات إلى جانب الأمم المتحدة، التي قالت إن يونيتا هي المسؤولة الوحيدة عن استمرار الأزمة. وبالمثل في الصحراء الغربية، لم تأل منظمة الوحدة الأفريقية جهدا في مساعدة الأمم المتحدة على تنظيم استفتاء في تموز/يوليه ٢٠٠٠ لتقرير مصير الشعب الصحراوي وفقا لخطة السلام واتفاقات هيوستون التي وافق عليها طرفا الصراع وصدق عليها مجلس الأمن.

ولذلك، فإن أفريقيا قد تكفلت بشؤونها، وبيَّنت بذلك عزمها على إنهاء الصراعات التي أضعفتها، وعلى تحرير نفسها لكي تخوض المعركة الوحيدة التي تستحق خوضها، وهي معركة التنمية. وبهذه الطريقة تبين للجميع أنها لا تنوي أن تظل قارة لا تحظى بالاهتمام الواجب، وأنه يجب ألا يشكك أحد بعد الآن في قدرتها على النهوض مرة أخرى واحتلال المكان اللائق بها في النظام العالمي الجديد الناشئ.

وفي نفس الوقت، تعلم أفريقيا أن السلام مسعى طويل الأمد. كما أنها تعلم أن التنمية اسم آخر للسلام، وأنه ما دام الفقر والبؤس موجودين، فسيظل العمل من أجل السلام عملية هشة وسيكون من الممكن الرجوع عن التقدم الذي تحقق.

وأخيرا، تعرف أفريقيا أن الطريق إلى استئصال أسباب التمزق وعدم الاستقرار يكمن في تلبية التطلعات المشروعة لشعوبها، ولا سيما تطلعاتها إلى العيش في مجتمعات ديمقراطية خالية من الظلم والتعسف، حيث ترسخ سيادة القانون وتحترم حقوقها وحرياتها، بانسجام كامل مع تراثها وقيمها العريقة.

ومع ذلك، فإن قمة الجزائر لم تتعهد بمجرد إنهاء المرحلة المأساوية للصراع في أفريقيا. بل إنها نوت أيضا أن تكون نقطة بداية جديدة للتنمية الاقتصادية للقارة ولتكاملها.

واتفاق أبوجا، الذي أنشأ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، يُنفذ الآن بناء على تجمعات جديدة إقليمية ودون إقليمية يؤدي تفاعلها وتعاونها على نحو تدريجي وبأساليب عملية إلى توحيد القارة في نهاية المطاف.

وعندما تتخلص البلدان الأفريقية كلية من الأعباء الضخمة التي تفرضها الصراعات بين الدول وداخل الدول، فإنها بعد أن كانت وراء بلدان القارات الأخرى، ستتمكن أيضا من تكريس أنفسها تماما لبناء اقتصاداتها من جديد، لكي تلبي الاحتياجات الهائلة لسكانها، ولكي تُسهم في الانتعاش الكلي لأفريقيا. إن كثيرا من بلداننا التي تلتزم ببرامج تكيف هيكلي طموحة ومكلفة اجتماعيا تبدأ الآن رؤية ثمار جهودها وتجديد النمو الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن أفريقيا، التي يمكنها أن تعتمد على نفسها، يجب أيضا أن تعتمد على المجتمع الدولي ودعمه لكي تجابه تحدي الانتعاش، وتتوقع أفريقيا بصفة عامة أن تقبلها بقية العالم بوصفها شريكة متساوية في الحقوق والواجبات ومحادثة مسؤولة وذات مصداقية، أي مشاركة كاملة في سير الشؤون الدولية وفي هيكلة النظام العالمي.

وهذا يعني أنه لا بد لأفريقيا أن تكون طرفا فعالا في صنع القرار المتعلق بالقضايا الدولية الرئيسية التي تمس مستقبل بني البشر، وبذلك مستقبلها هي، سواء كانت قضايا السلم والأمن الدوليين أو التعاون الاقتصادي والتنمية.

ومن هذا المنطلق، تود منظمة الوحدة الأفريقية أن تقيم علاقة قوية ومثمرة مع الأمم المتحدة، تتعدى المشاريع الموجودة للتعاون، وتتخذ شكل عقد جديد شامل وطموح، يشمل كل مجالات الاهتمام المشترك. وعلينا معا أن نفكر في تحديد المجالات المختلفة التي يستحسن فيها - إن لم يلزم - التعاون الوثيق بين المنظمتين، وسبل تنظيمه وبنائه وتنفيذه.

ومن المجالات الأساسية التي يتضح أن منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة يمكنهما، بل ويجب عليهما أن تطورا فيها علاقة خاصة في مجال حفظ السلام، فبفضل معرفة منظمة الوحدة الأفريقية، وهي معرفة لا بديل لها بالمشاكل الأفريقية، وخبرتها المعترف بها تماما في هذا المجال، يمكنها أن تُساعد على إدارة

الصراعات بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما أن الأمم المتحدة لا تُعطي الدعم السياسي فحسب، بل دعما سوقيا وماليا وتدريبيا أيضا في أشكال وظروف تحددها اتفاقات مشتركة.

ونرى أنه من الأساسي في هذا الصدد أن تلتزم الأمم المتحدة في أفريقيا بنفس الوزن والتصميم اللذين تُظهرهما في مناطق أخرى في العالم فيما يتعلق بمنع الصراعات وتسويتها، أو بعمليات حفظ السلام، أو تقديم المساعدة إلى اللاجئين، حيث أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة إلى جميع من يعانون، وأن يبين سخاءه إزاءهم، أيا كانت المنطقة التي ينتمون إليها في العالم، حيث أن المعاناة لا لون لها.

وهناك مجال آخر ينبغي فيه للمنظمتين أن تكونا أشكالا جديدة من التعاون، وهو المجال الإنساني، وهو مسألة حساسة بالنسبة للجميع. وما لم نكن حذرين، فقد يؤدي ذلك إلى كل أنواع الانحرافات. ويبدو لي أنه من الضروري أن تعرف المنظمتان معا، بأسلوب واضح وشفاف، قواعد إدارة المسائل الإنسانية، بحيث لا تستغل المساعدة الإنسانية لأغراض سياسية أو إعلامية من جهة، ولكي لا تعتبر بديلا لمنع الصراعات أو تسويتها أو تستخدم ذريعة لانتهاك سيادة الدول أو حتى بوصفها بديلا للمساعدات الإنمائية من ناحية أخرى.

ومن هذا المنطلق، فإن حق، أو واجب التدخل، الذي يود البعض الآن أن يجعله معيارا دوليا يُطبق في كل مكان بصفة تلقائية وفي جميع الحالات، يُسبب قلقا كبيرا لبلداننا، نظرا لمخاطر التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي ينطوي عليها، والتهديدات غير المقبولة التي تلم من جرائه بالسيادة الوطنية. فمن الخطير بصفة خاصة أن تجري، بذريعة تخليص المجتمع الدولي من الانفعالات المؤلمة، أو مغفرة ماضية، أو عجزه الآن وفي المستقبل عن منع نشوب الأزمات أو تسويتها، المخاطرة بالتصرف دون موافقة الدولة، أو حتى ضد رغبتها، بتجاوزات خطيرة ومؤسفة قد تُعرض للخطر نظام الأمن الجماعي الذي جرى التوصل إليه بمشقة كبيرة في مجلس الأمن.

والمجال الهام الأخير، الذي يوجد فيه للأمم المتحدة دور، وتقع على عاتقها مسؤوليات فيما يتعلق بأفريقيا، هو مجال التنمية، ويجب أن يوضع في لب العلاقة الجديدة التي تتعين إقامتها بين المنظمتين.

وهناك نتائج متضاربة إلى حد ما لكثير من المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة في أفريقيا وللجهود المبذولة من جانب بعض شركائنا، وبخاصة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تخفيف عبء الدين، أو فتح أسواق للصادرات الأفريقية. ولهذا فمن المهم أن نُعيد صياغة العلاقة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة على أساس جديد، وأن نفتح المجال أمام إنشاء شراكة حقيقية من أجل تنمية أفريقيا.

وهذه الشراكة، لكي تكون ناجحة، يجب أن تأخذ في الحسبان وبأسلوب متسق وشامل قضايا الاستثمار والمعونة الإنمائية الرسمية والدين الخارجي والتجارة والآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي، وأن تشرك جميع المؤسسات المالية ووكالات الأمم المتحدة في جهد متناسق ومتلاحم.

إن التطورات والتغيرات التي أصبحت سمة عالم اليوم والتي تدلل الآن بجلاء على الاعتماد المتبادل بين الدول، والتي تظهر أيضا، وبما ينم عن التناقض، أن أفريقيا يجري تهميشها بكل وضوح، تقتضي وجود شراكة بهذه الطبيعة وهذا النطاق. فهذا وحده هو الذي يمكن أن يبدد مخاوف البعض من أن يتراجع المجتمع الدولي عن إجماعه على الحاجة إلى إنعاش أفريقيا اقتصاديا.

وبالمثل، في الوقت الذي تتلاقى فيه النماذج الاقتصادية العالمية في توجهها نحو اقتصاد السوق، ويربط فيه أثر العوامل البيئية العالمية بين هدف التنمية المستدامة المستمرة وهدف التنمية الاجتماعية، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون حساسا تجاه احتياجات أفريقيا العاجلة والحتمية فيما يتعلق بالقضاء على الجوع واستئصال شأفة الأوبئة، ولا سيما الإيدز، وتخفيف الفقر، والتحصين الشامل للأطفال، والتعليم الأساسي للجميع.

وهكذا فإن هدف الأمن الجماعي للدول، مرتبطا بالآفاق الجديدة التي فُتحت بعد انتهاء الحرب الباردة، والتقدم الجاد باتجاه نزع السلاح العام الكامل الذي ينبغي أن يشمل أولا وقبل كل شيء أسلحة الدمار الشامل، سيجري التعبير عنه بمصطلحين جديدين هما الرفاه البدني للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم.

إن أفريقيا التي أعلنت نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية، يمكنها بالفعل أن تكون منطقة لنشر

جهود تستهدف الترويج لثقافة قوامها أمن الشعوب بغرض إنبات الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأفارقة.

تعقد المناقشة المتعلقة بأفريقيا في وقت لا يضاهيه وقت آخر حيث أنه يجمعنا معا عند بزوغ فجر عهد جديد حافل بالتحديات والوعود والفرص، عهد يمكن، إن رغبنا فحسب، أن يهيء بزوغ قيمة أخلاقية جديدة في العلاقات الدولية تستند إلى سلام ورخاء يتشاطرهما العالم. ومن شأن هذه القيمة الأخلاقية الجديدة أن ترد الاعتبار الكامل إلى المـُثـُل العليا والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بينما تنبذ إلى الأبد التقلبات والتجاوزات والتمزقات التي شهدها القرن العشرون الذي وضع الجنس البشري في امتحانات عسيرة.

من المهم إذن أن توفر النتائج الملموسة التي حققتها منظمتنا قوة الدفع لبدايات جديدة ذات طموحات أعظم في مجالات الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية فيما بين الدول وصون السلام والأمن الدولي والتعاون الدولي لأغراض التنمية.

ومن المهم أيضا أن يؤدي تسارع عجلة التاريخ الذي بدأ يعطي شيئا من المضمون وشيئا من التماسك لفكرة "المجتمع الدولي"، إلى وجود شبكة متجددة من العلاقات الدولية، تعتبر فيها المصالح العليا للبشرية غير قابلة للتجزئة وتضم المجالين الأمني والسياسي إلى جانب المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية. ومن المهم أيضا أن تمتد فوائد العولمة بشكل طبيعي إلى البلدان النامية وألا تؤدي إطلاقا إلى مزيد من التهميش والاستعباد.

ومن هذا المنطلق، تكمن قيمة أفريقيا في كونها امتحانا عسيرا لمصداقية إعلانات النوايا حيال مستقبل يقوم على التضامن، مستقبل أفضل من حيث نوعيته للبشرية جمعاء. ويجب ألا تظل أفريقيا منطقة شاسعة يرتع فيها الغموض والفقر المدقع والأوبئة والفوضى. وأفريقيا هي في الواقع القارة التي يقتضي إنعاشها أكبر دعم خارجي كيما تحشد كل طاقاتها إلى أقصى حد ممكن. وعلى أفريقيا، بالطبع، أن تعتمد على مواردها الخاصة ومع ذلك يحق لها أن تتوقع مساعدة خاصة من المجتمع الدولي ككل.

وهذا يعني أن الأمم المتحدة، الآن وأكثر من أي وقت مضى، أمامها رسالة فريدة عليها أن تؤديها ومسؤوليات خاصة تتحملها لصالح أفريقيا. وهذا يعني أيضا أن الأمم المتحدة عليها أن تعقد عزمها على وضع أفريقيا في صلب مشكلة بناء نظام عالمي جديد يسوده السلام والوئام من أجل الأجيال المقبلة.

وعلى وجه التحديد، وعند نهاية قرن شهد أفريقيا، مهد الجنس البشري، تخوض معركة الانبعاث والانتعاش بعد هذا التاريخ الجاحد، يحق للأفارقة أن يصبحوا مشاركين نشطين في الوعود المذهلة المبشرة بالخير التي تتيحها الألفية الثالثة. وسيكون هذا أفضل سبيل لجعل تعزيز احترام كرامة الإنسان الفرد وجميع البشر شعار العهد الجديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم أمام المجلس اليوم بشأن أفريقيا، وهي منطقة تعهدت بأن تكون واحدة من أعلى أولوياتي بصفتي سفيرا للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. وأشكر رئيس الوزراء كوك على قيادته، وأقدر كل العمل الشاق الذي قام به وفده القوي لإتاحة عقد هذه الجلسة. وأهنئ الأمين العام على بيانه وأشكره على كل جهوده بشأن هذه القضايا الهامة. إن قيادته الشخصية، بل الواقع مشورته الشخصية لي - وإلهامه في هذه المجالات - ظلت ثابتة وباقية، وأنا أتطلع إلى الكثير من عونه في هذا المجال.

كما نقدر بياني الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وممثل رئيس منظمة الوحدة الأفريقية. إن المنجزات التي حققتها منظمة الوحدة الأفريقية تحت قيادة الأمين العام سالم أحمد سالم والرئيس الحالي، في الجزائر لتعزيز السلام والاستقرار في كل أنحاء المنطقة منجزات حيوية، ونحن نحيط علما بهذه الجهود الهامة.

ولأن قائمة المتكلمين طويلة والموضوع بالغ الأهمية، ومعظم ما سأقوله قد قاله بالفعل متكلمون سابقون - وأنا متأكد أنه سيكرره آخرون - ولأن الحاضرين في هذه القاعة آخر من يحتاج في العالم إلى تذكيرهم بأهمية هذه المسائل، أود أن ألخص ملاحظاتي، وأقدم الملاحظات الكاملة كتابة، لكي أمكّن مزيدا من المتكلمين من التكلم قبل الغذاء.

خلال هذا العقد عملت الولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس كلينتون شخصيا لإعادة تنشيط المشاركة الأمريكية في أفريقيا. وبلدي يشعر بالفخر لأنه عقد أول اجتماع وزاري لمجلس الأمن بشأن أفريقيا قبل عامين. وفي آذار/ مارس الماضي استضافت وزيرة الخارجية ألبرايت أول اجتماع وزاري بين الولايات المتحدة وأفريقيا، جمع بين زعماء ٥٠ دولة أفريقية لمناقشة جدول أعمالنا المشترك. وهي تعتزم أن تقوم في الشهر المقبل بزيارتها الثالثة لهناك بصفتها وزيرة الخارجية. وكما يعلم الكثيرون هنا، إذ ناقشت خططي معهم التماسا للمشورة، أعتزم القيام برحلتي الرئيسية الأولى إلى أفريقيا بصفتي الحالية، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر أو أوائل كانون الأول/ ديسمبر.

إن شعب أفريقيا الذي لم يعد ضحية الاستعمار أو التنافس بين الدول الكبرى، أمامه فرصة تاريخية لأن يرى أن حياته في القرن المقبل يمكن أن تكون أكثر حرية وأمانا. ومن الحتمي أن تدعم الأمم المتحدة طموحاته وترعاها. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي أن تعالج جهودنا جدول أعمال من أربعة أجزاء: أولا، يجب أن نعزز أمن أفريقيا بمساعدتها على تسوية الصراعات المسلحة ومنعها؛ ثانيا، يجب أن نساعد أفريقيا على التصدي لتهديدات عبر وطنية مثل الإيدز والإرهاب؛ ثالثا، يجب أن ندعم التحولات السياسية الجارية حاليا في أفريقيا نحو المجتمعات والأسواق المفتوحة؛ رابعا، يجب أن نساعد التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وأن نعالج شواغلها الإنسانية.

اسمحوا لي أن أناقش جدول الأعمال هذا بمزيد من التفصيل وأن أوجز مرة أخرى ما كنت سأتطرق إليه، بخلاف ذلك، بتفصيل أكبر.

في أفريقيا يتوجب علينا العمل بمشقة أكبر لحل الصراعات التي تهدد مستقبل القارة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية - وفيها حالة تورطت فيها ما لا يقل عن ثمانية بلدان وأصبحت أوسع حرب بين الدول في التاريخ الأفريقي - نؤيد الجهود التي تبذل الآن لتنفيذ اتفاق السلام الذي تم التفاوض عليه بصعوبة بواسطة الرئيس شيلوبا رئيس زامبيا. وسوف ننظر في توصيات ضباط الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة بشأن كيفية تمكن الأمم المتحدة من تعزيز عملية السلام. ونحث جميع المتحاربين على التمسك باتفاق وقف إطلاق النار الموقع. ومن رأينا أن الأمم المتحدة تحتاج إلى ممثل خاص قوي وذي خبرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرع ما يمكن لتحريك تنفيذ السلام.

وبالمثل تعمل الولايات المتحدة بنشاط في سيراليون مع الحكومة، وشتى جماعات الثوار، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق للسلام. ونحن تواقون لبدء نزع السلاح والتسريح في سيراليون في الوقت الذي لا يزال يوجد فيه للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا قوة موثوق بها في الميدان. ونحن بحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بوزع تتمة كاملة للمراقبين المخولين بأسرع وقت ممكن وأن تكون مستعدة لتقديم عملية حفظ سلام كاملة في كانون الأول/ ديسمبر عندما ينوي النيجيريون المغادرة.

وفي إثيوبيا وإريتريا يجب أن نواصل العمل على استعادة السلام. وبالرغم من التزام الطرفين بالتسوية السلمية التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية، لا يزال يتوجب القيام بأعمال كثيرة. وفي ما يعتبره البعض اثنين من أكبر البلدان الواعدة في أفريقيا يظهر الآن التأثير الدرامي لحرب طائشة.

ومما يدعو للأسف فشلنا الجماعي في منع واحتواء مثل هذه الصراعات. ولدى المجتمع الدولي مسؤولية أكبر - أخلاقية وإنسانية واستراتيجية وسياسية - لقيام بالمزيد. ولقد بدأت الولايات المتحدة بالقيام بدورها: فمن خلال مبادرة الرئيس ردا على الأزمة الأفريقية، تعزز الولايات المتحدة قدرة حفظ السلام لدى أفريقيا. وحتى الآن قمنا بتدريب حوالي ٥ ٠٠٠ من حفظة السلام الأفريقيين من ستة بلدان مختلفة عن طريق هذا البرنامج. وكما أوضحت الوزيرة ألبرايت في الأسبوع الماضي، استحدثت الولايات المتحدة إجراءات لمنع مبيعات الأسلحة إلى مناطق النزاع غير المشمولة من قبل بأنواع الحظر المفروضة من الأمم المتحدة على الأسلحة. ونحن نشجع الدول الأخرى على ترسيخ ومراعاة مثل هذا الحظر.

ونؤمن أيضا بأننا يجب أن نهاجم الكيانات الاقتصادية التي تغذي الاتجار غير المشروع بالأسلحة - الأسواق الرمادية والسوداء في الماس، والمعادن الثمينة والمخدرات. وفي الأسبوع القادم سيعقد خبراء في حكومة الولايات المتحدة مؤتمرا للنظر بالتحديد في اقتصادات الحرب في أنغولا، والكونغو، وسيراليون. وهذا غيض من فيض ما يجب أن نقوم به، ومسؤوليتنا يجب ألا

تغطي على حقيقة أساسية: إن أهالي أفريقيا وقادتها يجب أن يوفروا قاعدة للسلام.

ودعوني أكون واضحا: حيثما توضع اتفاقات سلام ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بجدية على تنفيذهـــا. وحيثما يلزم تحقيق وجود دولي، ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما. ولكننا يجب أن نلح أيضا على شعب وقادة أفريقيا ذاتها للقيام بحل المشاكل بأنفسهم، والعمل، قبل كل شيء، على منعها قبل أن تبدأ أو تتصاعد.

وبالإضافة إلى التهديد بعدم الاستقرار تحتاج الأمم المتحدة إلى مواصلة مساعدة أفريقيا على معالجة هذه المشاكل التي تقع خارج النطاق التقليدي للسياسة الدولية. وتبرز هنا ويلات أمراض مثل الإيدز. والإحصاءات هنا كما هو معروف، مذهلة حقا، وإني أحيي مرة أخرى الأمين العام على جهوده الشخصية لرفع الوعي بهذه القضية على مدى السنوات القليلة الماضية. ويسعى الرئيس كلينتون حاليا إلى الحصول على ١٠٠ مليون دولار من الكونغرس لمحاربة الإيدز على مستوى العالم. والسيناتور فريست من تنيسي، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون الأفريقية التابعـــة للجنـــة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، وهو جمهوري وجراح، منشغل شخصيا بهذه المسألة إذ يبذل جهدا جهيدا لاستحصال المساندة للقضية وزيادة الوعي بها في الولايات المتحدة.

والإرهاب ما زال يشكل تهديـدا خطيـــرا عابرا للأوطان، ويجب علينا جميعا أن نواجهه معـــا. وتوفر الولايات المتحدة تدريبا مضادا للإرهاب لمسؤولي إنفاذ القوانين في ثماني دول أفريقية.

والتحدي الثالث الذي يواجهنا هو تحد تؤمـــن بـــه الولايات المتحدة بشدة: يجب على أفريقيا أن تستمر في تنمية المجتمعات المفتوحة والأسواق المفتوحة. ولا شك فـــي أن الديمقراطية الأفريقيـــة خطت خـلال هذا العقد خطوات تاريخية كبيرة حقا في بعض المجالات. واليوم يعيش عدد أكبر من الأفارقة تحت حكومـــات منتخبة بصورة ديمقراطية أكثر من أي وقت مضى. وكثير من الأفريقيين يتذوقون الحرية لأول مرة. ويظهـــر هذا في أماكن مثل موزامبيق وناميبيا، وأعتقد أن حدثا رمزيا خاصا، بل أكثر من رمزي، تمثل في أنه بعد ٩ سنوات فقط من قيام حفظة سلام الأمم المتحدة بمساعدة ناميبيا على الاستقلال، قاد السفير مارتن أنجابا ببراعة وفد مجلس الأمن مؤخرا إلى تيمور الشرقية، وحقق ما يمكن أن يصبح قفزة تاريخية صوب إرساء السلام.

هذان مثالان ينبغي أن يعطيا الأمل لنا جميعا. ولهذه الأسباب تواصل الولايات المتحدة دعمها القوي لقوى الديمقراطية في جميع أنحاء القارة. وسنعمل على أوسع نطاق مع المنظمات غير الحكومية لتحقيق ذلك.

ولا بد من أن نواصل العمل معا لمعالجة المشاكل الاقتصادية والإنسانية التي لا تزال تعصف بعدد كبير جدا من البلدان في أفريقيا. ومن الواضح أن هناك كمية كبيرة من العمل تنتظرنا. واستنادا إلى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يندرج ٤٢ بلدا أفريقيا في الثلث الأسفل من قائمة الدول المصنفة؛ والبلدان الـ ٢٢ المصنفة في أسفل القائمة تقع في أفريقيا جنوب الصحراء. والبطالة في المناطق الحضرية لا يزال معدلها يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة. ولا تزال الألغام الأرضية تتسبب في وفيات وإصابات فـــي جميـــع أرجاء القارة. كما أن أفريقيا تستضيف أكثر من ٣ ملاييـــن لاجـــئ و ٨ ملايين مشرد. ويعلم بعض الممثلين هنا أنني قضيت حياتي المهنية كلها أعالج مسائل اللاجئين. وأنوي أن أزور مخيمات اللاجئين في رحلتي القادمة. وأعلم ما يجب عملـــه. وسأعمل عن كثب مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامـــي لشؤون اللاجئين ومساعدة وزير الخارجية القديرة لشؤون السكان واللاجئين والهجرة، السيدة جوليا تافت، تعزيزا لجهودنا في هذا المجال.

لقد كرس الرئيس كلينتون نفسه للعمل مع الكونغرس لاستعادة المساعدة الإنمائيـــة الرسميـــة التي تقدمهـــا الولايـــات المتحـــدة إلى أفريقيـــا إلى مستوياتها العليـــا السابقـــة. ولائحة قانـــون النمـــو والفـــرص الأفريقيـــة، المعروضـــة الآن على مجلـــس شيـــوخ الولايات المتحدة، ستفتح أسواق الولايات المتحدة بصـــورة أكبـــر أمـــام المنتجات الأفريقية، وتعطي حوافز للبلدان لكي تصلـــح اقتصاداتها وتحدثها.

وأعطينا الدعم أيضا لبرامج تطهير الألغام من خلال الأمم المتحدة والطرق الثنائية على حد سواء. هذان مثلان ينبغي أن يعطيا الأمل لنا جميعا.

وتساعد هذه الجهود عملنا في تسهيل نقل أفريقيا إلى الاقتصاد العالمي. وإن تركيز السلطة فـــي يـــد الدولـــة

والفساد - من تراث الفترات الاستعمارية وفترات ما بعد الاستعمار مباشرة - من العادات التي يصعب كسرها، ولكن الأفارقة يعملون بجدية على كسرها. ويجب علينا جميعا أن نقوم بدور في هذه العملية.

وعلينا جميعا دور لا غنى عنه نؤديه في مساعدة تقدم أفريقيا نحو السلام والرخاء ومزيد من الحرية. وتم اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه ولكن تبقى كمية ضخمة من الخطوات. وطوال تقلدي لمنصبي كممثل دائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، أتعهد بأن أقوم مع حكومتي بالعمل بلا كلل لتوسيع جدول الأعمال الذي أوجزته توا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة.

السيد أكسورثي (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وفد هولندا على عقد هذا الاجتماع عن الحالة في أفريقيا وأن أشكركم شخصيا، سيدي رئيس الوزراء،على إضافة حضوركم إلى هذه المناقشة الهامة للغاية. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المليء بالأفكار والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وسفير الجزائر الذي يمثل رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس بوتفليقة، على مساهماتهم الهامة.

علمنا من هذه التقارير أن الأفارقة في جميع أنحاء القارة يغتنمون الفرص لبناء مجتمعات حيوية ومستقرة والديمقراطية تستعيد قوتها، والمجتمع المدني يتماسك، وآفاق الأمل تبشر بالخير. وأعتقد أن من العدل القول إن "النهضة الأفريقية" على الطريق.

(تكلم بالفرنسية)

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تكمن بطبيعة الحال في صميم هذه العمليات. وأن التزام كندا بالعمل مع الأفارقة لبلوغ تلك الغاية لم يتغير قط. ويكرس ثلث المساعدات الإنمائية والرسمية الكندية لأفريقيا. وقامت كندا بإعفاء جميع ديون المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفقر البلدان الأفريقية.

وهذا العام، ساعدنا في إنشاء آلية دولية لتوسيع نطاق تخفيف الديون لأكثر البلدان فقرا. ونولي أهمية قصوى للكفاح ضد المخاطر التي تلم بالأفارقة، وعلى وجه الخصوص المخاطر الشديدة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (مرض الإيدز). ونعتقد اعتقادا راسخا أن رفاه أفريقيا يعتمد على الدعم القوي لتنميتها القابلة للاستدامة.

(تكلم بالانكليزية)

لكن التحرر من العوز يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحرر من الخوف. والمجتمعات لا يمكنها أن تزدهر في ظروف العنف والتخويف. وأجزاء كثيرة من القارة لا تزال واقعة في قبضة الصراعات المسلحة القوية، وسلامة الأفارقة في هذه الحالات معرضة للخطر. وأبناء أفريقيا يدفعون الثمن غاليا بشكل خاص فيما يتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها أمنهم الشخصي. وهذا هو السبب في أن الأفارقة، كما سمعنا، يعملون على مواجهة هذه التهديدات المباشرة لأمنهم الشخصي.

وفي قارة تقتل فيها الألغام البرية وتبتر أطراف أفراد يزيد عددهم على عدد أمثالهم في أي مكان آخر، اضطلع الأفارقة بدور رائد في الحملة التي تستهدف حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وقد وجدت عدة مئات من ملايين البنادق وسائر الأسلحة الصغيرة المتداولة الآن طريقها إلى مناطق المعارك الأفريقية. وبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا طفح كيلها ففرضت وقفا اختياريا على تدفقات الأسلحة إلى منطقتها.

إن أطفال أفريقيا هم الضحايا الرئيسيون للحروب المستمرة التي مزقت القارة. والمجندون منهم للخدمة في أعمال العنف كجنود أطفال أكثر من أمثالهم في أية قارة أخرى. وهذا العام، جمعت موزامبيق الأفارقة وغيرهم لاتخاذ إجراء على هذه الجبهة.

وعلى وجه الخصوص، يعترف الأفارقة بأن اقتصادات الحرب الجديدة، التي تجمع بين وحشية تجار الحروب وجشع المرتزقة وموردي الأسلحة وبعض المصالح التجارية، تحكم قبضتها المروعة على العديد من مجتمعاتهم.

ولقد رفض الأفارقة رفضا قاطعا ادعاء السلطة بالقوة. والقرار الذي اتخذه هذا العام زعماء منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر يعد معلما بالغ الأهمية.

ومن الواضح، أن الأفارقة أنفسهم جعلوا من أمن شعبهم دافعا لهم على العمل. والباقون منا ينبغي أن

ينصتوا باهتمام ويقدموا الدعم - حتى إذا كان بعض الجالسين حول هذه الطاولة لا يشاركون في هذه الخطة. فالاهتمام المتساوي، والعمل المشترك والموارد الجماعية لتعزيز احتياجات أمن أفريقيا كلها مطلوبة. وأي شيء أقل من ذلك، وخصوصا من مجلس الأمن، يعد تخليا عن التزاماتنا المشتركة.

لقد استمعنا صباح اليوم أن منع الصراعات وحلها ليس سوى نقطة البداية. والأفارقة يعملون بجد على إنهاء الصراعات في أفريقيا؛ وما منظمة الوحدة الأفريقية في الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية أروشا في بوروندي سوى أمثلة بالغة الأهمية. والسلم يجري إحلاله في سيراليون، إلى حد كبير، نتيجة لوساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسنوات من الالتزام من جانب فريق الرصد.

والدعم الدولي يمكن أن يعزز هذه الجهود ويساعد على بناء قدرة محلية وهذا هو الدافع على دعم كندا لجهود الكومنولث في سيراليون. وفي مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في مونكتون، أعلنت كندا برنامجا تدريبيا يستغرق ثلاث سنوات لتعزيز مهارات السلم والأمن في البلدان الناطقة بالفرنسية. ونسهم أيضا في تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية، وبخاصة مركز إدارة الصراعات. ونلتزم أيضا بالعمل على تحقيق تشاور وتعاون أوثق بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية. ونحن بالتأكيد نرحب بوجود الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد سالم أحمد سالم معنا هنا، وكذلك بوجود وزراء يتكلمون بالنيابة عن تلك المنظمات الأفريقية.

لكن صنع السلام لا يكفي. فحفظ السلام وبناؤه وتعزيزه أمور أساسية أيضا. والأفارقة مدعوون بشكل متزايد إلى أن يخدموا كحفظة سلام. وحفظة السلام الكنديون يعرفون معرفة مباشرة مهارة وبسالة زملائهم الأفارقة. ولكي نقدم العون في هذا المجال، نساعد على الاعتماد على هذه المهارات بالمزيد من التدريب في مراكز بيرسون لحفظ السلام في نوفا سكوتيا ومونتريال.

في كل مكان تنتهي فيه الحرب، يكون هناك ابتعاد عن ثقافة الحرب واقتراب من المجتمعات في وقت السلم. وتلك الجهود بحاجة إلى المساعدة من الحكومات الأخرى، ومن المجتمع المدني ومن مجتمع قطاع الأعمال. إن نزع سلاح المتحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تشكل تحديا أوليا. ومحنة الأطفال المتأثرين بالحرب تثير قلقا خاصا. وكندا وغانا، سعيا منهما إلى تكميل الجهود التي تبذلها مالي بشأن الأسلحة الصغيرة، على سبيل المثال، ستستضيفان مؤتمرا في العام القادم لوضع نهج متكامل لهذه الشواغل المتعلقة بالسلم والأمن في وسط أفريقيا. ويركز جانب كبير من مبادرة كندا لصنع السلام، وقيمتها ٣٠ مليون دولار، على ربط هذه وغيرها من الجهود بمشاريع تلبي الأولويات والاحتياجات المحلية. في الأسبوع الماضي أعلنت حكومتي مساهمة أخرى بمبلغ ٤,٥ من ملايين الدولارات لسيراليون لمساعدة المدنيين، وبخاصة الأطفال، الذين تضرروا تضررا شديدا بذلك الصراع.

وإحكام السيطرة على سوق الصراعات التي تشعل آلات الحرب الأفريقية حيوي أيضا لمنع المعاناة التي يلاقيها الأفراد. والتشجيع على ممارسة سلوك مسؤول من جانب الحكومات أو قطاع الأعمال أمر أساسي. وتلك الجهود التي تبذلها كندا ودول أخرى في مجموعة "واسينار" لاحترام الوقف الاختياري الذي قررته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتدفقات الأسلحة تعبير هام، بل أعتقد أنه ضروري عما يجب القيام به.

إن قطاع الأعمال يمكن أن يسهم بطرق أخرى. وإذا أراد أن يقوي إمكانيات أفريقيا الاقتصادية، فيجب عليه أن يضم جهوده لجهود إزالة الألغام الأرضية، التي لا تقتل فقط وإنما تعوق أيضا الوصول إلى الموارد.

أعتقد أن من الواضح تماما أيضا أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية عن حماية أمن الأفراد الأفارقة. وعلى عكس مما يقوله البعض، يتمتع المجلس بالسلطة والولاية لاتخاذ إجراءات ضد الذين يربحون من البؤس. فله اختصاص للمساعدة على إحلال سلام قابل للاستدامة وللتدخل في وجه المعاناة الجماعية. وينبغي له أن يستخدم تلك الولاية استخداما قويا تاما.

إن اتخاذ إجراء أكثر حسما لقطع طرق ووسائل خوض الصراعات المسلحة ولضمان أن تكون هذه الجزاءات فعالة أمر حيوي. وهذا، في أنغولا، هو هدف كندا من اقتراح تدابير أشد لخفض العائدات غير المشروعة التي تحصل عليها حركة يونيتا من الماس، وللحد من وصولها إلى مصادر النفط ولكبح حصولها على الأسلحة والذخائر - فهذه كلها تمكن حركة يونيتا من مواصلة هذه الحرب المهلكة. وأنا على يقين بأنه إذا ما توفرت الإرادة داخل المجلس، فإن هذه الجزاءات

يمكن أن تشجع حركة يونيتا على العودة إلى مائدة المفاوضات. وهذه الدروس المستفادة هنا، إذا ما نجحت، يمكن أن تطبق في مناطق صراع أخرى.

عندما يتوفر سلام ينبغي حفظه، لا يكون هناك بديل عن عمل المجلس الجماعي. وهذا ينطبق تماما على أفريقيا والطلب عليه أكثر الحاحا فيها عنه في أي مكان آخر. وقد نجد أنفسنا بحاجة إلى عمليات سلام قوية شاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وربما في إثيوبيا وإريتريا. ومخاطر وتكاليف هذه العمليات يجب أن نتحملها جميعا. وجعل هذه مسؤولية محلية تماما أو بشكل أساسي ومراقبة الوضع عن بعد لمعرفة ما قد يقع أمر مشين وغير ملائم.

في سيراليون تحمل فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية العبء طويلا أكثر مما يجب. فلنكفل أن تكون المهمة التي يتفق مجلس الأمن عليها لإحلال السلام زرقاء اللون - مهمة تأذن بها الأمم المتحدة، وتديرها الأمم المتحدة، وتمولها الأمم المتحدة - وأن تكون قوات الأمم المتحدة وقوات فريق الرصد الباقية متكاملة بقدر الإمكان.

إن التجربة المريرة التي خاضها الأفارقة الأفراد الذين عانوا أكثر من غيرهم - ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا، والمجاعة المنتشرة في الصومال، والإرهاب السائد في سيراليون، والتذبيح الذي دام جيلا كاملا في أنغولا، والاتجار بالرقيق في السودان والحرب الغاشمة بين إثيوبيا وإريتريا - ينبغي أن تتطلب تدخلا فعالا من جانب المجلس. فهذه مسؤولية هذه الهيئة دون غيرها.

وهذه الحتمية الإنسانية طبقت، لكن في أماكن أخرى - في كوسوفو وفي تيمور الشرقية وليس في أفريقيا، مما يثير قلقا مشروعا بشأن مدى وضع هذه المبادرات موضع الممارسة الفعلية. والمجلس بحاجة إلى إقرار معايير موحدة تحكم اتخاذ إجراءات التدخل لأسباب إنسانية، وتطبيق تلك المعايير بشكل مستمر بالتشاور مع الشركاء الإقليميين والتغلب على تلكؤ البعض في التزام بتقديم أفراد من عندهم وموارد لمساعدة ضحايا الحرب في أراض بعيدة.

إن أمن الأفارقة ينبغي أن يثير قلقنا جميعا. وهو يثير قلق الكنديين. ولهذا تتفانى كندا في سبيل التنمية الأفريقية، وهي أضمن الطرق لضمان سلام قابل للاستدامة. وهذا هو السبب في أن كنديين - قضاة، ورجال شرطة، ومدرسين، وعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، يخدمون في أفريقيا. وهذا هو السبب في أن الكنديين كانوا راغبين في قيادة جهد متعدد الجنسيات في زائير لحماية سلامة لاجئين مُرهَبين، وفي أننا نواصل اليوم القيام بدور في عمليات حفظ سلام أفريقية. وكندا هي المساهم غير الأفريقي الوحيد المتبقي في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيؤكد رئيس الوزراء شريتين هذا الالتزام مجددا عندما يزور أفريقيا في وقت لاحق من هذا العام.

أما عن المجلس فقد أمضى معظم وقته بالفعل على تناول قضايا أفريقية. فلا بد من التركيز على ما يكرس من نوعية وفعالية الاهتمام بجدول أعماله الأفريقي. ولتحقيق هذه الغاية لا بد من اتباع نهج إزاء التحديات الأمنية لأفريقيا تراعى فيه بالكامل الشواغل المتعلقة بأمن الإنسان.

(تكلم بالانكليزية)

ولقد زودنا الأمين العام بتقرير مرحلي ثاقب النظر بشأن قضايا الصراع في أفريقيا. وتعزز تعليقات الأمين العام أهمية وجود جدول أعمال لأفريقيا يرتكز على البشر؛ وتؤكد توصياته ضرورة اتباع نهج شامل. وتقع على عاتق الأفريقيين وأعضاء المجلس والمجتمع العالمي الأوسع مسؤولية السير قدما بجدول الأعمال المذكور، وتأمين السلام لشعوب القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة.

السيد بتريتّا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): سيادة الرئيس، أود مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا للجهد الدؤوب الذي يبذله بلدكم ووفدكم في مجلس الأمن.

وأتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. وأشكركم أيضا، سيادة الرئيس، على عقد هذه المناقشة العامة في هذه المناسبة الهامة.

ولقد استمعنا باهتمام بالغ إلى البيان الذي أدلى به السفير سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر، عبد الله بعلي، باسم رئيس منظمة الوحدة الأفريقية.

وقد أوضح لنا الأمين العام مجددا العلاقة المتبادلة بين السلام والتنمية، التي نراها ضرورية إذا أردنا التغلب على الأسباب عميقة الجذور لأغلب الصراعات في أفريقيا وفي غيرها من أنحاء العالم. كما أن التقرير يؤكد ضرورة الاتصال بين الجهود الرامية إلى تحقيق وصون وتوطيد السلام.

وخلال العامين الماضيين اضطلعت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية وزعماء أفريقيون مختلفون بسلسلة من المبادرات الرامية إلى حل الصراعات الوارد وصفها في التقرير. ونحن نرى ضرورة اتباع نهج شامل يتضمن العناصر التالية.

أولا، لا غنى عن دور مجلس الأمن في صون السلام ولا بد من تعزيز سلطته. وفي هذا السياق فإن مفهوم أمن الإنسان مفهوم أساسي.

وثانيا، من المحتم إقامة تعاون وثيق بين مجلس الأمن والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا التعاون مهم بوجه خاص للآليات الوقائية وآليات الإنذار المبكر.

وثالثا، لا بد من توفير الحد الأدنى من الظروف اللازمة للتنمية حتى يمكن التغلب على أسباب الصراع والتعامل مع عواقبها الإنسانية. ولهذا نرى أن التعاون حتمي بين أنشطة المجلس والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز.

ويجب أن نقوم وندفع الجهود التي تبذلها أغلبية كبيرة من البلدان الأفريقية لدعم ديمقراطيتها وتعزيز حقوق الإنسان وإصلاح اقتصاداتها واجتذاب الاستثمارات وتحسين مستويات معيشة شعوبها. والإعلان المعتمد في تموز/يوليه الماضي في الجزائر في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية دليل واضح على ذلك.

ونحن نشهد اتجاها إيجابيا في حل الصراعات. وسارت المسائل المعقدة، من قبيل ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون مرة أخرى في مسار التفاوض بإلحاح من الزعماء الإقليميين وبدعم من مجلس الأمن. فيجب تجديد الدعم بحضور كبير للأمم المتحدة في الميدان من أجل صيانة وتوطيد السلام الذي نناله بمشقة.

وفي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى فإننا نلاحظ بارتياح أن الانتخابات الرئاسية أجريت في ١٩ أيلول/سبتمبر الماضي وأن المراقبين الدوليين وجدوا جوا آمنا وعادلا. واضطلعت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتأكيد، بدور رئيسي في إجراء تلك الانتخابات.

وفي الصحراء الغربية، تواصل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية عملها بالتعاون مع المغرب وجبهة البوليساريو بغية إجراء استفتاء على تقرير المصير في ظروف من الحرية والشفافية والحيدة.

وبالنسبة لإريتريا وإثيوبيا فنرجو أن يكون السلام قريب المنال.

ويجب أن يدعم مجلس الأمن كل هذه الخطوات في طريق السلام.

وقد شاركت الأرجنتين في عملية القضاء على الاستعمار في أفريقيا وشجعتها منذ بدايتها. وبلدي سعيد اليوم بترسيخ سيادة القانون وانفتاح الاقتصادات الأفريقية. ولمصلحتنا المتبادلة قمنا بزيادة تبادلاتنا التجارية والتكنولوجية وعززنا علاقاتنا السياسية والثقافية.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، فإن الأرجنتين، إلى جانب البلدان الأفريقية المعنية، دعمت إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الأطلسي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عقد الاجتماع الخامس للدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، المعقود في بوينس آيرس وضم ٢١ بلدا أفريقيا وثلاثة من بلدان أمريكا اللاتينية.

وقد صممت خطة العمل التي اعتمدها ذلك الاجتماع من أجل تنفيذ أهداف المنطقة فيما يتعلق بالحلول السلمية للمنازعات، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والكفاح ضد المتجرين بالمخدرات، والتعاون من أجل التنمية، والمساعدة الإنسانية، وحماية الموارد الحية.

ولقد كانت الأرجنتين وستبقى حاضرة في أفريقيا بأقصى طاقتها في سياق عمليات حفظ السلام وفي جهود المساعدة الإنسانية إما بطريق مباشر وإما من خلال "الخوذات البيض". كما أننا نعد مجموعة من برامج التعاون في ميادين الزراعة والماشية وعلوم الحواسيب وإصلاح

الدولة والخصخصة، وهي جميعها متبادلة النفع. ونعيد تأكيد عرضنا تقديم التدريب من خلال أكاديميتنا لحفظ السلام، في بوينس آيرس.

وأود أخيرا أن أعيد التأكيد مجددا على رغبتنا في المشاركة بفعالية في جهود الأمم المتحدة في أفريقيا وتعاوننا الكامل في تنفيذ مبادرات وتوصيات الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة.

السيد بنغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): إن حضوركم هنا، سيدي، في هذه المناقشة بشأن أفريقيا، يقوم دليلا على الأهمية التي تولونها شخصيا ويوليها بلدكم للقضايا المتصلة بقارتنا. ويقدر وفدي هذا الأمر تقديرا عظيما ويتقدم إليكم بأحر التهانئ.

وقبل عامين، اجتمع مجلس الأمن في هذه القاعة بالذات على مستوى وزراء الخارجية، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. واستجابة لذلك الطلب، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ تقريرا ذا نوعية عالية جدا من حيث دقة تحليله وجوانب العلاج المقترحة على حد سواء.

وبعدما نظر مجلس الأمن في التقرير، وضع في سياق ولايته سلسلة من المقترحات الهامة المتعلقة بدعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات منع الصراع وصون السلام؛ وإنشاء آلية دولية لمساعدة الحكومات المضيفة على الحفاظ على الأمن والحياد في مخيمات اللاجئين؛ وتعزيز قدرات أفريقيا على حفظ السلام؛ وتعزيز فعالية أنظمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن فيما يتعلق بالسلاح؛ والحل العاجل لمشكلة تدفق الأسلحة؛ وتعزيز قدرة المجلس على رصد الأنشطة التي يأذن بها بيد أن تنفيذها يكون على يد دول أعضاء أو تحالف من الدول.

وفيما يتعلق بمنع الصراع وإدارته وحله، تسعى أفريقيا إلى تجهيز نفسها بالآليات المناسبة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي. ولقد أكد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سليم أحمد سليم، الذي تكلم في وقت سابق على العمل المضطلع به على مستوى القارة في أفريقيا.

وفي أفريقيا الوسطى، أنشئ مجلس أعلى للسلام والأمن، بالإضافة إلى نظام للإنذار المبكر، وإقرار معاهدة عدم اعتداء، ويجري التخطيط أيضا لإجراء مناورات لحفظ السلام في غابون عام ٢٠٠٠. وجميع هذه المبادرات تساهم في تعزيز تدابير بناء الثقة بين دول المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام وحكومات بعض الدول الأعضاء الممثلة هنا اليوم على ما يقدمونه من دعم.

إن الرد المؤاتي الذي جاء من منظومة الأمم المتحدة ومن منظمات حكومية وغير حكومية أخرى على تقرير الأمين العام المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها يفضي بنا إلى الاعتقاد أن من شأن المجتمع الدولي أن يشارك بطريقة مفيدة في الأنشطة التي تضطلع بها أفريقيا من أجل حل الصراعات وتعزيز الديمقراطية وكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن فيما يتعلق بحالات الصراع في أفريقيا، يماطل مجلس الأمن بينما يتخذ إجراءات فورية على أساس إنساني في مناطق أخرى من العالم.

ومع ذلك، يجري تطبيق اتفاقات السلام في مناطق مختلفة، ويحدوني وطيد الأمل في أن تُنشر في أسرع وقت ممكن بعثتا الأمم المتحدة المخطط أن تساعدا على تنفيذ اتفاق لوما في سيراليون واتفاقات لوساكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الأنشطة التي تضطلع بها أفريقيا تبين اليوم أكثر من أي وقت مضى عزمها على التصدي للأزمات التي تعوق جهودها الرامية إلى كفالة الرفاه لشعوبها. ومساعدة المجتمع الدولي أمر ضروري من أجل تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكوفونية في غابون على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلى حكومتي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا على غرار الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن أن نرحب بكم، سيدي، رئيسا للمجلس في هذه الجلسة الخاصة عن أفريقيا - وهي الجلسة التي يشارك فيها العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما في ذلك بعض الدول الممثلة على مستوى وزاري. ونحن لا نعتبر هذه الجلسة مجرد إسهام في حل مشاكل أفريقيا فحسب، بل أيضا نهاية حميدة لترؤس هولندا هذه الهيئة خلال شهر أيلول/سبتمبر.

إن مجلس الأمن يركّز انتباهه باستمرار على مشاكل أفريقيا، وهذا يظهر بما فيه الكفاية ما يشعر به المجتمع الدولي من قلق إزاء الحالة في القارة الأفريقية. وخلال العام الذي مضى على الجلسة السابقة التي عقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا، فإن التطورات الجارية في تلك القارة ذات أبعاد متعددة وتستحق تحليلا جادا. وقد أعيد تأكيد هذا في البيانين اللذين أدلى بهما الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن رئيس منظمة الوحدة الأفريقية.

ونلاحظ مع الارتياح أنه بفضل المبادرات السلمية التي تقوم بها الدول المهتمة، والجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية، تمكنا من تحقيق تغييرات إيجابية هامة في التسوية السياسية لمعظم الصراعات الخطيرة، من قبيل الطرفين في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. على صعيد آخر، المؤسف أنه على الرغم من قيام المجتمع الدولي، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية، ببذل جهود مكثفة على مدى أشهر فإن احتمالات حل النزاع بين إثيوبيا وإريتريا ليست جيدة. والحرب الساخنة الدائر رحاها في أنغولا هي أيضا مبعث قلق كبير لنا، حيث أن الصراع اندلع مجددا بسبب الأخطاء التي يرتكبها الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا. وأعرب عن قلق خاص إزاء التهديد باتساع رقعة الصراعات الداخلية إلى صدامات مسلحة بين الدول.

ونحن نوافق على الشواغل المعرب عنها في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الأهمية بمكان تنفيذ أحكام الميثاق تنفيذا حثيثا الأمر الذي يشجع المنظمات الإقليمية على اتخاذ مبادرة أكثر نشاطا في الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للنزاعات. وهذا يعني تعزيز عمليات حفظ السلام الإقليمية بدعم من مجلس الأمن، وتنفيذ عمليات حفظ السلام على يد هياكل إقليمية لا يسمح به إلا بأذن واضح من مجلس الأمن عملا بالفصل الثامن من الميثاق. وهذه القاعدة الثابتة تتعلق أيضا بأنشطة القوات المتحالفة المشكلة على أساس مخصص. وبدون تسوية دائمة وطويلة الأجل للصراعات، فإن بلدان أفريقيا لن تتمكن من السير على طريق النمو المستدام والنشط أو القضاء على الفقر، أو التشجيع على الاندماج الكامل لهذه البلدان في الاقتصاد العالمي.

إن الدور الرئيسي في تعزيز السلم والأمن في القارة يتعين أن تضطلع به حقا منظمة الوحدة الأفريقية. والجهود التي يبذلها ذلك المحفل الأفريقي في منع الصراعات وتسويتها، وكفالة التنمية المستدامة والازدهار للقارة بأسرها ينبغي أن يكون محل تقدير كبير. ونحن نعتقد أن أحدث مؤتمري قمة عقدتهما مؤخرا منظمة الوحدة الأفريقية إسهاما كبيرا تحقيقا لذلك الغرض. ونود أن نؤكد دور منظمة الوحدة الأفريقية في حل المشاكل الإنسانية الخطيرة، والنتائج المفيدة التي تسفر عن أنشطتها في مجال الإدماج الإقليمي وفي إحراز تقدم صوب تحقيق الوحدة الاقتصادية الأفريقية.

وأحد العناصر الرئيسية في استراتيجية تعزيز السلام في أفريقيا ينبغي أن يكون إنشاء نظام فعال على صعيد أفريقيا يتوجه نحو منع الصراعات وتسويتها فضلا عن إيجاد حل شامل للمشاكل التي تنطوي عليها مهمة الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع. ولدى منظمة الوحدة الأفريقية إمكانات كبيرة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، نثمن عاليا أيضا الأنشطة التي تضطلع بها منظمات دون إقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وللتنمية.

والجهود الأفريقية يجب أن تدعمها دعما كاملا سلطة الأمم المتحدة وقدراتها. ونحن لا نتكلم هنا عن استبدال الجهود الأفريقية، وإنما عن تكامل التعاون والمساعدة من جانب الأمم المتحدة ومن جانب المنظمات والبلدان الأخرى في إنشاء آلية لحفظ السلام لعموم أفريقيا.

ويشير الاتحاد الروسي بارتياح كبير إلى الدور المتعاظم الذي تضطلع به الدول الأفريقية في الشؤون العالمية، ومساهمة تلك الدول في الاندماج الاقتصادي الدولي وتعزيز نظام الأمن العالمي. وإننا نرحب باعتماد تلك البلدان للإصلاحات التي تستهدف تعزيز الأسس الديمقراطية للحياة السياسية.

وتعتزم روسيا المساعدة في حل مشاكل القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى مقام الرئاسة.

السيد هـَين (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر هولندا على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة وأشكر كذلك الأمين العام على عرضه وعلى تقريره المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318)، حيث يحدد المعالم الأساسية في هذا المجال. وتقريره المرحلي بعد ١٨ شهرا (S/1999/1008) يوضح التحديات الهائلة التي لا نزال نواجهها. وقيادته تبين اليوم الطريق إلى الأمام.

وبوصفي ابنا لأفريقيا، فإنني مبتهج على الخصوص إذ أقدم إلى المجلس سياسة الحكومة البريطانية الجديدة المتعلقة بأفريقيا. لقد ولدت فعلا في نيروبي وترعرعت في بريتوريا. وناضل والداي من أجل الحرية في جنوب أفريقيا، وواصلت النضال من أجل تلك الحرية كزعيم للحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري بعد أن زج بأعضائها في السجن وأجبروا على المغادرة، عندما ذهبنا إلى لندن.

والآن بعد مرور قرون على العبودية والاستغلال الاقتصادي والسلوك الاستعماري والاستعمار الجديد، التي تركت أفريقيا في حالة أكثر فقرا، فإنني مصمم على بناء شراكة جديدة بين القارة الأفريقية التي ولدت فيها ووطني بالتبني بريطانيا. أكيدا إن الأفارقة يجب أن يضطلعوا بالمسؤولية اليوم عن الفساد المتفشي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف الضارب أطنابه في كل مكان، كما قال ممثلو منظمة الوحدة الأفريقية هذا الصباح.

إلا أن أفريقيا لا تزال تعاني من الإهمال السياسي الدولي. فبعد أن عانت من التلاعب بها على أيدي الغرب والشرق من خلال الحروب بالوكالة والدول العميلة أثناء الحرب الباردة، قام الجانبان بإدارة ظهريهما لها فعلا مع انتهاء الحرب الباردة. وإذ لم تعد أفريقيا ساحة للمعارك البديلة بين القوى الكبرى، فقد جرى تهميشها على نحو قاس لتصبح غير ذات أهمية استراتيجية. وعلاوة على أهمية الجانب الإنساني، ينطوي نجاح أفريقيا على أهمية حيوية بالنسبة للمصالح الغربية. فهذا النجاح من شأنه أن يولد عالما أكثر أمنا وأكثر استدامة من الناحية البيئية؛ ومن شأنه أن يخفض ميزانيات المعونة، بل وميزانية الأمم المتحدة؛ وسيعمل على فتح أسواق جديدة، وسيقضي على الملاذات الآمنة للإرهاب التي ستهدد إذا بقيت تهديدا متزايدا بقية أنحاء العالم.

في الأسبوع الماضي في الجمعية العامة تشرفت بالوقوف مع كبار الأعضاء المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة والحكومة الفرنسية ومناقشة ضرورة وضع أفريقيا على رأس أولويات السياسة العالمية.

وستؤيد بريطانيا الحكومات الأفريقية التي تدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وسنساعد تلك الحكومات التي ترغب في إصلاح وتحديث اقتصاداتها. وسندعم الحلول الأفريقية العادلة للمشاكل الأفريقية. وسنعمل مع الزعماء الأفارقة الذين يلتزمون بتحرير شعوبهم من ربقة الفقر. وسنعمل مع شعوب أفريقيا التي تعمل من أجل تحويل القارة إلى مكان أفضل.

إلا أن بريطانيا لن تدعم الحكومات الفاسدة. ولن تقدم إعانات مالية للإدارة الاقتصادية السيئة. ولن نمول القمع، ولن نسدد نفقات الديكتاتورية. فهذه الشرور فشلت في أفريقيا، وإننا لا نرغب في دعم الفشل. وإنني أريد أن أؤيد الرؤية التي يحملها الرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا: وهي رؤية قوامها نهضة أفريقية تساعد في ضمان تحول تعريفه للقرن الذي سيهل علينا بأنه قرن أفريقيا إلى واقع.

وحجر الزاوية في سياستنا العمل بنشاط وعن كثب مع الأمم المتحدة كصديق لأفريقيا. وسنواصل العمل داخل إطار مجلس الأمن لدعم حسم الصراعات. وحيثما يستطيع عمل الأمم المتحدة أن يوقف الحرب أو يبني السلام، فإن بريطانيا ستدعمه دعما كاملا. ولقد قمنا بذلك في سيراليون؛ فهناك، يتعين علينا أن نقوم بوزع قوة لحفظ السلام في أسرع وقت ممكن، لأن الحالة لا تزال هشة. وآمل أن يقوم مجلس الأمن بتقديم دعم سريع لمقترحات الأمين العام.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية يتعين علينا مؤازرة اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وإننا نرحب بوزع مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة، ونتطلع إلى تقديم الأمين العام المزيد من التوصيات في الوقت المناسب.

ونشيد بالنجاح الذي حققته الأمم المتحدة في تسهيل الانتخابات السلمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي المساعدة على توطيد الاستقرار وتشجيع ترسيخ الديمقراطية هناك.

لقد أيد المجلس وبحق مقترحات منظمة الوحدة الأفريقية لإنهاء الصراع بين إثيوبيا وإريتريا. والوقت

حان لكي يقبل الطرفان بالمقترحات دون مزيد من الإبطاء ودون شروط.

ونؤيد كذلك العمل الذي يضطلع به السفير فاولر في لجنة الجزاءات المتعلقة بأنغولا. ويجب علينا أن نواصل التشدد إزاء الاتجار غير المشروع بالماس، ولا يزال يتعين عمل المزيد للتصدي للتحدي الذي تشكله الحرب في أنغولا.

وهناك تحديات أخرى هائلة تواجه الأفارقة اليوم. أولا، تستأثر أفريقيا بأكثر من نصف مجموع الوفيات المتصلة بالحرب في أنحاء العالم. وينبغي لنا أن نعمل على منع نشوب الحروب. وهذا يعني معالجة الأسباب الجذرية للصراع وهي: الطغيان والظلم والفقر. فبعد التخفيضات التي أجراها أسلافنا من حزب المحافظين، زادت حكومتنا العمالية ميزانية المعونة التي تقدمها بريطانيا وشجعت أيضا على الإعفاء من الدين الدولي. ونمول أيضا إصلاح الأجهزة الأمنية لتحسين النوعية والإشراف والتدريب والخضوع للمحاسبة الديمقراطية في الجيوش الأفريقية وقوات الشرطة، التي كثيرا ما كانت مسؤولة عن ممارسة القوة بصورة تعسفية ووحشية. فعلى سبيل المثال، نقدم المساعدة لإعادة تشكيل الجيش في نيجيريا كحارس للديمقراطية عوضا عن أن يكون بديلا لها. ونساعد أيضا في اقتفاء أثر بلايين الدولارات التي سرقتها طغمة أباشا من الشعب النيجيري.

وتشكل البنادق لعنة أخرى من اللعنات التي لحقت بأفريقيا. ولهذا فإن الحكومة البريطانية لن تمد أي مكان بالمواد العسكرية التي يمكن أن يؤدي توفرها فيه إلى بدء أو إدامة أو إذكاء القمع الداخلي أو العدوان الخارجي، ولهذا فإننا ندعم الوقف الاختياري الذي تطبقه بلدان أفريقيا الغربية على توريد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة. ويجب علينا أن نوقف الاتجار غير المشروع بالماس والسلع الثمينة الأخرى التي تُسدد بها أثمان الأسلحة الصغيرة، وفي غالب الأحيان أجور المرتزقة الذين يديمون الصراعات.

أريد أن أرى الأمم المتحدة تشارك في وقت مبكر وبصورة أكثر نشاطا في حفظ السلام وفي منع الصراع، كما اقترح الأمين العام في الأسبوع الماضي. وسندعم المنظمات الأفريقية الإقليمية في اضطلاعها بدورها كحافظة للسلام وصانعة للسلام.

كذلك يتعين علينا اتخاذ إجراءات للتصدي لمشكلة مرض الإيدز. فما يقرب من ٥٠٠ ٥ أفريقي يموتون كل يوم جراء إصابتهم بمرض الإيدز. وينبغي إيجاد مصادر مالية أكبر للمساعدة. فتوفر الأموال يمكن أن يساعد حقا، كما دللت على ذلك استجابة الوقاية في أوغندا ذات التمويل الجيد والمدروسة جيدا.

وهناك تحد آخر يتمثل في رفع عبء الدين الذي يسحق أفريقيا. ولقد قدنا المجتمع الدولي في الضغط من أجل الإعفاء من الدين على نحو أسرع وأعمق وأوسع نطاقا. إلا أن دعمنا دعم مشروط: الإعفاء من الدين لن يطبق إلا عندما تلتزم الحكومات الأفريقية نفسها بالتصدي للفقر وتنفيذ السياسات الاقتصادية الحديثة الضرورية لتشجيع النمو. وحيثما توجد هذه الحكومات، فإننا سنؤيدها إلى الحد الأقصى وسندعمها في المؤسسات المالية الدولية.

والتحدي بالنسبة لأفريقيا لا يتمثل فقط في أن تكون جذابة للتجار والمستثمرين الأجانب، بل أن تقدم فرصا أكثر جاذبية من أي مكان آخر في العالم. والمفاوضات التجارية الجديدة المتعددة الجنسيات ستعقد في العام المقبل؛ وآمل أن تتعامل البلدان الأفريقية بصورة نشطة مع منظمة التجارة العالمية واللاعبين الدوليين الأساسيين وأن تساعد في تحديد شروط المناقشة. وسنؤيد ذلك.

الحكومات النظيفة تعني المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وحقوق الإنسان ليست مجرد ضرورة أخلاقية: فحيثما تحترم حقوق الإنسان، تزدهر الاقتصادات. وحقوق الإنسان تجعل البشر أكثر ثراء. والحكم الرشيد يعني علاقات دولية جيدة. والمزيد من الإصلاحات يعني المزيد من المساعدة الإنمائية الدولية. ومع هذه الولادة الجديدة المستندة إلى هذه المبادئ، ومع الدعم الملموس من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبقية العالم المتقدم صناعيا، يمكن لأفريقيا أن تحقق مستقبلا مشرقا. وستعمل بريطانيا من خلال الأمم المتحدة في المساعدة على تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الدولة بوزارة الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.